

تقييم أداء الإعلام المصري خلال الأزمات الاقتصادية

دراسة حالة على البرامج التلفزيونية

د. منى مجدى فرج عبد المقصود

كلية الإعلام - جامعة القاهرة

شهدت بداية القرن الواحد والعشرين العديد من الأزمات الاقتصادية الحادة التي أثرت بشكل ملحوظ على الأنظمة الاقتصادية الدولية، وكان لتطور وسائل الإعلام والاتصال دوراً محورياً في التأثير على معالجة تلك الأزمات من حيث إتاحة المعلومات والبيانات ومتابعة القرارات وشرح الفرض والتهديات التي تحيط بها سواء على مستوى الدول التي واجهت تلك الأزمات أو على المستوى العالمي . ولم تكن مصر بمنأى عن تلك التطورات، سواء بتأثرها بتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، أو بمواجهتها للعديد من التهديات الاقتصادية الداخلية خاصة منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ حتى الآن.

المختلفة سياسات الباب المغلق وعدم الشفافية في السماح لوسائل الإعلام بالحصول على المعلومات والبيانات اللازمة المتعلقة بالأزمة الاقتصادية ، تضطر تلك الوسائل للجوء لمصادر بديلة للقضاء على الفجوة ومقابلة الحاجة المتلاحقة لتزويد الخريطة الإعلامية بالمعلومات المطلوبة. أما في الأزمات الاقتصادية تزداد حاجة الإعلام للمعلومات ، ويعين على المؤسسات الإعلامية القيام بأدوار وظيفية جديدة تتمثل في الاستجابة بدقة وسرعة وشفافية لاستفسارات الجماهير و حاجتها للبيانات في إطار متسبق وفعال (Coombs, 2007) ^(٢)

ولأن عصرنا بات مفعما بالأزمات بشتى صورها ومستوياتها، يظهر الإعلام ليتمثل أحد الأدوات والآليات التي لا بد وأن تتضامن مع غيرها من الجهود من أجل مواجهة تلك الأزمات وتقليل تداعياتها السلبية . وتحتفل أبعاد الدور الذي يعول على وسائل الإعلام القيام به في ظل الأزمات باختلاف المناخ السياسي ومساحة الديمقراطية والمشاركة ، ففي الدول التي تتمتع بقدر كبير من مساحات الحرية والتعبير يتشارك الجمهور جنباً إلى

وعلى الرغم من التقدم التكنولوجي في مجال الاتصال وتعدد قنواته ، إلا أن البيانات الاحصائية العالمية الحديثة تشير إلى احتفاظ التلفزيون بمكانة متقدمة في سباق الوسائل الإعلامية على مستوى الشرق الأوسط الذي يحتل المرتبة الثانية بعد أمريكا الشمالية في متوسط تعرض الفرد العادي للتلفزيون بواقع أربع ساعات ونصف يومياً (Mediafax 201) ^(١) وهو ما يثير تساؤلاً رئيساً حول طبيعة الدور الذي يلعبه التلفزيون العربي وعلى الأخص المصري في معالجة الأزمات الاقتصادية . وبشأن وتطور الإنترنت زادت قدرة التلفزيون على متابعة الأخبار الاقتصادية التي تتعلق بأحوال البورصة والتجارة والاستثمار ، الأمر الذي أثر على احتلال المحتوى الاقتصادي مكانة هامة ومؤثرة في كل من أجندة وسائل الإعلام والجمهور (Carroll, 2010) ^(٢)

وفي ظل الأحوال العادية يتبع على المؤسسات الاقتصادية ومرافق التحليل والرصد التعاون مع وسائل الإعلام توفير محتوى معلوماتي حديث لكي يتم نقله للجمهور ، وعندما تتبع المؤسسات الاقتصادية والحكومية

الأزمات الاقتصادية ، والتعرف على الاتجاهات الدولية في معالجة الوسائل الإعلامية للقضايا والموضوعات ذات الطابع الاقتصادي.

٢- توفير رؤية كيفية حول آراء النخبة الأكاديمية في مجال الإعلام للأداء الحالي للتليفزيون المصري .

٣- إعادة النظر في طبيعة الدور الذي يتعين على الإعلام المصري القيام به خلال الفترة الحالية ، ووضع مقترنات وآليات عملية تمكن صناع القرار من حسن توظيف البرامج التليفزيونية بما يخدم الجمهور من جانب والاقتصاديين من جانب آخر.

٤- تحليل الوضع الراهن للبرامج الاقتصادية بالتليفزيون المصري، بفرض تحديد أوجه القوة والضعف، وتحديد الفرص والتحديات التي تواجهها بما يضمن تخطيط أفضل للأداء المستقبلي.

خلفية حول أزمة الاقتصاد المصري منذ ثورة يناير ٢٠١١
منذ الإطاحة بنظام "مبارك" في الحادي عشر من فبراير ٢٠١١ تواجه مصر العديد من التحديات والتداعيات الاقتصادية التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير، والتي تمثلت في تحقيق عجز كلى بميزان المدفوعات بلغ ١٢,٧ مليار دولار في الفترة من يناير ٢٠١١ إلى سبتمبر من العام ذاته، وهبوط معدل النمو الاقتصادي المصري إلى ما بين ١-٢% وانخفاض حجم الاحتياطى الأجنبى بالبنك المركزى إلى ١٨ مليار دولار، بعد أن كان يقدر بنحو ٤٠ مليار دولار، وهو ما يعكس خسارة مصر يومياً بنحو ٤٠ مليون دولار، وتحقيق البورصة المصرية لخسائر تتدنى ٢٠ مليار جنيه، وتراجع معدلات نمو الناتج القومى ، فضلاً عن ارتفاع نسبة البطالة لتصل إلى ١٠٪ (رانيا مرزوق، ٢٠١٥) (٤)

وقد جاء الأداء الاقتصادي منذ أن بدأت الثورة المصرية فى يناير ٢٠١١ متبايناً، حيث انخفض الناتج المحلى وأنهارت عائدات السياحة؛ الأمر الذى أدى بدوره لانخفاض الاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية بنسبة ٩ مليارات دولار خلال النصف الأول من

جنوب مع المؤسسات الاقتصادية فى استكشاف الأسباب وطرح الحلول وتبني وجهات النظر المختلفة بشأن سيناريوهات المستقبل والانحياز للمواطن فى حالة تعارض المصالح مع القوى السياسية ، بخلاف الدول التى قد لا يتمتع فيها الأفراد بمستوى حرية مناسب ، فتقوم وسائل الإعلام بدور أحدى الاتجاه فى نقل سياسات الحكومة والإجراءات التى فرضتها فى ضوء التعامل مع الأزمة للجمهور دون انتظار ردود الفعل أو حتى السماح بمناقشة الآليات .

مشكلة الدراسة وأهميتها :

يمر الاقتصاد المصرى بأزمة حقيقة تمتد جذورها إلى بداية الثمانينيات من القرن الماضى، مما أدى إلى تردى الأوضاع الاقتصادية وتفشى الفقر والبطالة ، إضافة للتداعيات الاقتصادية الشاملة لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى الآن ، والذى أدت لتوسيع حجم الإنفاق الحكومى الفئوية لتلبية المطالب فى ظل عجز شديد فى الموازنة العامة وارتفاع حجم الدين الداخلى . ومن ثم فإن تحليل آراء الخبراء فى الأداء الحالى للبرامج الاقتصادية التليفزيونية -باعتبارها جزءاً من الأداء الإعلامى المصرى- أمراً حيوياً لتقدير مساهمة النظام الإعلامى فى هذه الأزمة وإمكانية توفير منبراً ديمقراطياً لاحتواها .

لذا تمثل مشكلة هذه الدراسة فى تساؤل رئيسى يدور حول تقييم الخبراء الإعلاميين الأكاديميين لمستوى أداء التليفزيون المصرى فى معالجة الأزمات الاقتصادية الداخلية خلال الفترة من ٢٠١١ وحتى منتصف عام ٢٠١٥ . وتبين أهمية تلك الدراسة من قدرتها على استكشاف طبيعة الوظائف والأدوار التى قدمها التليفزيون فى هذا الإطار بفرض ترشيد الأداء والتعرف على جوانب القوة والضعف من خلال تحليل الموقف الراهن والاستفادة من النتائج فى رفع الكفاءة وتطوير الأداء المستقبلى .

أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة الحالية لتحقيق الأهداف التالية :
١- استعراض تجارب دول مختلفة حول دور الإعلام فى

العاديين (Scorzynska & Deignan, 2006) وقد أتاحت التنوع الإعلامي الفرص الخاصة بتحقيق مزيد من انخراط المؤسسات الإخبارية في الاقتصاد بشكل عام، وأصبح من المتوقع أن يعكس المحتوى الخبرى الاهتمامات الاقتصادية والسياسية للصفوة، الذين يمثلون بشكل أو باخر معظم المصادر التي تعتمد عليها وسائل الإعلام بشكل مباشر للحصول على الأخبار أو التحليل والتعليق. كذلك يتأثر الإعلام بشكل مباشر بالاقتصاد نتيجة لارتباطه بالإعلان، ومن ثم فإن المعلنين لا يميلون لتقديم أي دعم مادى لوسائل الإعلام التي تسمح بتقديم برامج أو أخبار اقتصادية من شأنها أن تمثل تهديداً لصالحهم وأعمالهم (McChesney, 2004) (٨).

ويؤكد سافورد Safford على أن الأزمات الاقتصادية لا يمكن معالجتها إعلامياً من خلال استضافة الخبراء أو المسؤولين الحكوميين فقط ، ولكن الأمر يتطلب تكاتف العديد من الجهات في البحث عن حلول وتطبيقاتها مثل المواطنين وهيئات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية والخبرية وقطاع رجال الأعمال والمؤسسات غير الهدافة للربح ؛ فلا يكفى أن يأتي الخبرير عبر الوسيلة الإعلامية ليقرر ما يتquin القيام به ، ولكنها يطرح أطراً عامة تمكّن مختلف الأطراف المعنية من بناء القدرات الداخلية والاشتراك في حل الأزمة والتصدى لها (Safford, 2009) (٩). وذلك إلى جانب تكثيف التغطية حيث "تشير الدراسات إلى أن الموضوعات الاقتصادية جاءت على رأس القصص الخبرية التي تعالجها وسائل الإعلام الأمريكية على مدار أربع سنوات متواصلة منذ حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية" (Smith, 1996) (١٠).

ويتعين على القائم بالاتصال في القسم الاقتصادي أن يقدم بيانات وأرقام أقل ، مدخل ذو توجه استثماري أقل ، في مقابل التركيز بشكل أكبر لصالح تفسير العميق للمصطلحات والقضايا والخيارات الاقتصادية التي تكمّن أمام المواطن ، وتبنى مدخل مختلف يضمن ربط الأحداث الاقتصادية بأنشطة الحياة اليومية" (Smith, 1996) (١١).

العام ٢٠١١ علاوة على ذلك، ارتفع الدين الخارجي بنسبة ٦,٩ في المائة، في حين تراجعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ لأن نمو الناتج المحلي الإجمالي فاق نمو الدين على مدى الفترة ذاتها، وهو ما يؤدي بدوره إلى تقييد السيولة وعرقلة الاستثمار، خاصة وأن البنوك كانت متربدة في الإقرارات بسبب حالة عدم اليقين السياسي والاجتماعي للمرحلة الانتقالية وهو ما يرتب مزيداً من التدهور في الاقتصاد (ابراهيم يوسف، ٢٠١٣، ٥)

الإطار النظري للدراسة

استناداً للمدخل الوظيفي لوسائل الإعلام ، قسم ستيرجس Sturges أنواع المعلومات التي يحتاجها الجمهور خلال الأزمات لثلاثة فئات رئيسية :

١- معلومات إجرائية: Instructing Information تشمل كيفية التعامل مع الأزمة كرد فعل والإجراءات التي ينبغي على الأطراف المعنية اتباعها لحماية أنفسهم مادياً وجسدياً من الأضرار الناجمة عن الأزمة .

٢- معلومات تكيفية : Adjusting Information تختص بمساعدة الأفراد نفسياً على التعامل مع الضغط وعدم التقين الذي ينتج عن الأزمة ، والتعبير عن التعاطف والاهتمام بهؤلاء الأطراف .

٣- معلومات استيعابية: Internalizing Information خاصة بإعادة ترتيب الأوراق الداخلية وبناء السمعة داخل المؤسسة المعنية بالأزمة لحماية تواجهها ومستقبلاها ، وتتضمن استراتيجيات الإنكار والتهميش وإعادة البناء والتعزيز (Sturges, 1994) (١).

أما سكورزينسكا وديجنان Scorzynska & Deignan فقد ميزا بين نوعين مختلفين من الخطاب الاقتصادي في وسائل الإعلام :

١- المسار العلمي : Scientific Business Discourse يحتوى على مصطلحات متخصصة ويستهدف بالدرجة الأولى الباحثين والخبراء .

٢- المسار الشعبي Popular Business Discourse: يستهدف كلاً من الخبراء وغير الخبراء من المواطنين

وفي ضوء هذه المداخل النظرية يمكن للباحثة الاسترشاد بها كدليل اجرائي يمثل النقاط الرئيسة التي تحدد مؤشر تقييم أداء التليفزيون المصري في معالجته للأزمة الاقتصادية المصرية سواء من حيث نوعية المعلومات والبيانات والمصادر، أو طبيعة المسارات التي يتبعها ، ومداخل المعالجة للموضوعات الاقتصادية وعما إذا كانت مثل هذه المعالجات من شأنها التأثير إيجاباً على المعلقين . ونظراً لكون المعلومات تمثل اللبنة الأساسية في اتخاذ القرارات ، يأتي عدم توافق قانون حرية تداول المعلومات في مصر حتى الآن كأحد المحكّمات الرئيسة التي ينبغي وضعها في الاعتبار عند تقييم الأداء ، وطرحها كأحد العقبات الرئيسة أمام السماح لوسائل الإعلام للقيام بوظائفها في توصيف ورصد عمق أحجام القضايا الاقتصادية الكبرى مثل البطالة والفقر والأمية ، تطبيقاً لمبدأ الشفافية في التعامل .

الدراسات السابقة

انقسم الباحثون حول دور الإعلام في الأزمات الاقتصادية؛ فبعضهم يلقى باللوم على الإعلام الاقتصادي بسبب عدم تقديم المؤشرات الوقائية الكافية لتقدير الأزمة قبل وقوعها أو حتى المساعدة في تقليل آثارها السلبية، ومن ثم لا يخرج الإعلام في هذه الحالة عن كونه مجرد انعكاس للأحداث الجارية أو سبباً فيها Schiller (2010) & Chakravartty, 2010 (١٢) وقد تأكّد هذا التوجه في الأزمة العالمية الأخيرة التي أظهرت أن الوسائل الإعلامية على مستوى العالم ككل لم تنجو في حث النظام المالي العالمي على تجاوز الأزمة، ولم تنشر أى تنبؤ بشأن العاصفة القادمة، مما يعني فشلها كسلطة رابعة في تأدية واجبها نحو الجمهور (Marron et al. 2010, ١٣)

ويأتي هذا التيار ليشكّك في مدى صحة المعلومات التي تقدمها المؤسسات المحلية والإقليمية والعالمية ، ويوجه العديد من الانتقادات لأنظمة المعلومات الحالية نظراً لضعف جودتها وعجزها عن توفير الرؤية الكاملة للحركة الاقتصادية العالمية باستبعاد البيانات الخاصة بالاقتصاد

الظل/الغير رسمي ، والعملة الغير منتظمة، وظاهرة المال الخفي Hidden Money خاصة في الدول النامية (Wernicke,2014)(١٤) ومن ثم فإن تحيز وسائل الإعلام ونقلها لمعلومات اقتصادية مشوهة في عدد من الأحيان يعود إلى عدم دقة المصادر التي تعتمد عليها الوسيلة ، وطبيعة العلاقة التي تحكم بينها وبين المصدر سواء كان قطاع خاص أو قطاع حكومي . ولعل ذلك ما يفسر تشابه وسائل الإعلام المختلفة في الافتقاء بعرض الأخبار السلبية وإثارة حالة من الفزع والخوف أثناء الأزمات الاقتصادية دون تقديم تحليلات علمية كافية وطرح حلول لها (Grail,2009)(١٥)

ومن ناحية أخرى يؤكّد باحثون آخرون إلى جانب عدد من الإعلاميين أن الصحف قد رفعت الرأي الحمراء إيداناً بقرب حدوث أزمة اقتصادية لكن المجتمع والحكومة والشركات الخاصة لم تعر أخبارها الاهتمام الكاف ، فالمراجع للإصدارات الاقتصادية الإعلامية وقتئذ سيكتشف انتقاد الإعلام لسياسات الاقتراض والرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية التي ساهمت بشكل رئيسي في حدوث الأزمة المالية ٢٠٠٨ (Roush,2009 / ٢٠٠٨)(١٦) وفي دراسة حالة بإيرلندا حول دور وسائل الإعلام في نشر سياسات التقشف المالية عقب الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨ قام الباحث بتحليل مضمون ٤٢١ افتتاحية ومقال رأي وعنوانين رئيسيّة بثلاث صحف قومية مؤثرة خلال الفترة من ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٢ وتوصل إلى اتحياز ٨٢٪ من المقالات لإجراءات ضبط أوضاع المالية العامة، وتفضيل خفض الإنفاق على زيادة الضرائب، وعجزها عن توجيه انتقادات لمراجعة سياسات المالية العامة ذاتها، أو طرح حلول اقتصادية بديلة Mercille,2013 (١٧)

وفي إسبانيا قام بيرالتا عام ٢٠١١ بتحليل مضمون كمٍ وكيفي للخطاب الصحفي في مقالات الرأي والافتتاحية والصفحة الرئيسية والقسم الاقتصادي بالنسخة المطبوعة والإلكترونية للصحيفة القومية "البلد" El País خلال

الإعلام عن توفير منبر حر لتبادل الآراء واستضافة المنشآت؛ إذ أبرز التحليل الكمي انحصر تقديم أسباب الأزمة في إطار العوامل العرضية مع ندرة النظر إليها بكونها تحمل في طياتها طبيعة منتظمة، وبالتبني خلت أكثر من ثلث العينة من تقديم حلول عملية أو إجراءات ملموسة محددة، أما التحليل الكيفي فقد توصل إلى الاعتماد بالدرجة الأولى في المعالجة على التوجه نحو الحديث وتقديم الصفة والخبراء كمصادر إخبارية دائمة والتبسيط المخل، مما يعكس افتقاد الصحفيين والإعلاميين العاملين في هذا المجال للرؤية التحليلية والتفسيرية لإعلام المواطنين (Vobek et al., 2014) (٢٠).

وفي ليتوانيا قامت سيبالسكيني بالتحليل الدلالي (السياق، المفاهيم، المجاز) للموضوعات التي تناولت الأزمة الاقتصادية العالمية من جانب الحزب الحاكم والمعارض على الموقع الإلكتروني ووسائل الإعلام بالتطبيق على إحدى الصحف القومية الرائدة ذات معدلات التوزيع الأعلى في البلاد للفترة من ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١١ وقد توصلت الباحثة إلى غلبة أطر القوى المادية والكيان، والسبب/النتيجة، والمرض، والرحلة على معالجة مختلف الأطراف للأزمة (Cibulskiene, 2012) (٢١) ولم تقتصر تلك النوعية من الدراسات على الدول الأوروبية فحسب، بل ظهرت دراسات في بلاد أخرى خارج المنطقة الأوروبية لبحث تغطية وسائل الإعلام لأخبار الأزمة الاقتصادية العالمية، فعلى سبيل المثال جاءت دراسة مارسيلى Mercille لاستكشاف ملامح التغطية الإعلامية الأوروبية للتجربة الأرجنتينية الرائدة في إعادة البناء الاقتصادي من خلال تحليل القصص الخبرية بعدد من الجرائد الاقتصادية في ألمانيا وبريطانيا وفرنسا خلال الفترة من ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٢ وقد توصلت الباحثة إلى تشويه الإعلام للتجربة القومية بالتركيز على النتائج السلبية بشكل أكبر من الإيجابية؛ أخبار ارتفاع السلع المستوردة بدلاً من أخبار القرارات السياسية الداخلية لتحفيز الاقتصاد المحلي، معارضة التدخلات الحكومية

الفترة من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠٠٩ كدراسة حالة، وتوصل الباحث ثبات معدل الاهتمام بالمؤشرات الاقتصادية طوال فترة التحليل مما يؤكد عدم قيام الإعلام بدور تنبؤي أو وقائي قبل حدوث الأزمة. كذلك أشارت النتائج إلى أن الصحيفة لم تركز بعد حدوث الأزمة على شرح أسبابها، بل قامت عوضاً عن ذلك بالتركيز على حماية المصالح الاقتصادية والإيدولوجية لصانعي القرار دون تقديم معلومات موضوعية أو وضع الأزمة في سياق خلفيتها التاريخية الملائمة. وجاءت أكثر الكلمات ارتباطاً بإطار الأزمة: البنوك، الرئيس، الحكومة، وول ستريت، الأمة بأكملها، بينما جاء العمال والأسرة والمواطن والأفراد ودافعوا الضرائب ومالكي المنازل والمستهلك في مرحلة متاخرة، وجاء إطار الكوارث الطبيعية كالعاصفة والإطار الطبي كالوباء كأكثر الأطر استخداماً للاستعارات والتшибعات في التحليل الدلالي (Peralta, 2011) (٢٢).

أما ليفا سوتو Leiva Soto فقد قام بإجراء دراسة حول تغطية وسائل الإعلام لأخبار الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثير ذلك على سمعة الكيانات والشركات المحلية، من خلال التحليل الانحداري لمحظى وول ستريت جورنال وفайнنشال تايمز والإيكونوميست من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١٠ بإجمالي ١٢٩٩ خبر، وتوصل إلى غلبة نسبة الأخبار الاقتصادية السلبية بشكل عام وارتباطها بانخفاض معدلات البطالة وتدهور حركة البورصة وتذبذب أسعار تغير العملات (Leiva Soto, 2014) (٢٣).

وبالانتقال لسلوفينيا نجد الدراسة الكمية والكيفية لفوبيك وأخرون Vobek et al لتحليل مضمون الواقع الإخبارية لأربع مؤسسات إعلامية قومية بواقع ٤٦٠٤ خبر لرصد كيفية تعامل وسائل الإعلام مع الأزمة العالمية خلال الفترة من ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٢ وقد كشفت النتائج عن فشل الأخبار الاقتصادية في تحويلها لقوة تكاملية والنظر إليها بكونها أزمة مالية أو اقتصادية بالأساس دون اعتبار لارتباطها بحدث أزمة أخلاقية أو اجتماعية أو انعكاساتها الثقافية المستقبلية، وكذلك عجز وسائل

أما في استراليا فقد ركز موراي Murray في دراسته النقدية على اللغة التي استخدمها السياسيون خلال الأزمة الاقتصادية العالمية لعامي ٢٠٠٨-٢٠٠٧ التي وردت في المخوارات التلفزيونية والمناظرات البرلانية والتقارير الصحفية والصحفات الإلكترونية الرسمية، وقد حدد الباحث في النتائج أن تغطية الأزمة الاقتصادية إعلامياً مررت بمراحل عدّة بدءاً من فرصة الظهور ثم الانشار الاستراتيجي فالاكتساح وأخيراً المقاومة والرفض (Murray, 2014) (٢٨)

وعلى صعيد الولايات المتحدة الأمريكية فقد توصل تيدسكي وسانشيز Tedesco & Sanchez عام ٢٠٠٩ إلى أن وسائل الإعلام الوطنية قدمت تغطية واسعة للعديد من الموضوعات الاقتصادية أثناء الأزمة العالمية مثل العجز في موازنة التجارة الخارجية والترابط الصيني لسنوات الحكومة الأمريكية بفوائد أقل من العملات القياسية، إلا أنها في الوقت نفسه عجزت عن تسليط الضوء على العلاقات التي تفسر هذه الأحداث وترتبط بينها ، وكذلك الفقر في تقديم المعلومات الأساسية التي سعى الجمهور للتعرف عليها. وقد حدد الباحثان أهم الأدوار التي يمكن أن تلعبها وسائل الإعلام في هذا الصدد فيما يلى:

- ١- مناقشة القيمة الحقيقية لأسعار السلع بدلاً من الإكفاء بالإعلان عن قيمتها العددية فقط
- ٢- الربط بين الأسواق المختلفة من حيث العرض والطلب
- ٣- التكهن بسعر الفوائد المتوقعة ونمو الاحتياطي

النقدى وعلى مستوى الأسواق المحلية يمكن لوسائل الإعلام إمداد العمال وأصحاب العمل بالمعلومات الخاصة بال أجور والرواتب في الصناعات والأسواق المختلفة ، وكذلك التعرف على باقة الخدمات التي يمكن أن تقدم للعمال نظير التحاقهم بالمؤسسة ، الأمر الذي من شأنه أن يساعد الأفراد على اتخاذ قرارات صحيحة تتعلق بالمستقبل ، وكذلك الطلاب الذين لم يقرروا مستقبلهم

في الاقتصاد حتى في حالة ثبوت آثارها الإيجابية ، وقد تم تفسير هذا الإطار المشوه من المعالجة في ضوء الدور الأيديولوجي لوسائل الإعلام في تطبيق سياسات التقشف الأوربية (Mercille, 2013) (٢٩)

وفيما يتعلق بكونومبيا فقد توصل تابوردا (Taborda) في دراسته الخاصة بتحليل المضمون الاقتصادي لسعر الصرف في المقالات والأخبار والافتتاحيات في عدد من الصحف الوطنية مثل Portafolio, El Tiempo ومجلة Cambio خذل الفترة من ١٩٩٢ وحتى ٢٠٠٩ وقد توصل الباحث إلى تحيز وسائل الإعلام في نقل المعلومات نتيجة للاستجابة لجماعات الضغط في توفير المعلومات التي تخدم مصالحها فقط والاعتماد الكلى عليها كمصدر معلومات رئيسى (Taborda, 2013) (٣٠)

وتنتفق النتيجة السابقة مع ما توصل إليه هيتسرونى وشافير Hetsroni & Sheaffer عام ٢٠١٢ عند تقييمهم لنفعة الرسائل الاقتصادية التلفزيونية أثناء فترة الانتعاش الاقتصادي، من خلال تحليل مضمون البرامج الخبرية وغير الخبرية التي تناولت موضوعات اقتصادية بإجمالي ٤٠ ساعة خلال الذروة ، وقد توصلوا إلى أن الأخبار المحلية تعكس اتجاهات آنية دقيقة خاصة بالنسبة للبورصة ، إلا أنها في ظل توجه إطار عام متخيّل يسيطر عليه الاتجاه السلبي في البرامج الغير خبرية بالمحطات الحكومية مقارنة بالمحطات التجارية، حتى في ظل تعافي الاقتصاد وخروجه من أزمته (Hetsroni & Sheaffer) (٣١) ويمكن تفسير ذلك في ضوء ما توصل إليه جو لاـ من أن وسائل الإعلام في أماكن عدّة على مستوى العالم تهتم بتقديم التغطية للأخبار الاقتصادية السيئة بشكل أساسى، وهو ما يفسر غياب التقارير الاقتصادية الإيجابية حتى في ظل تحسن المؤشرات الاقتصادية الواقعية (Jia, 2008) (٣٢) ويثبت فرضية انحياز الأخبار الاقتصادية للقصص السلبية (Lowry, 2008) (٣٣) الأمر الذي يؤثر في النهاية على الأداء الاقتصادي والتوقعات المستقبلية (Hester & Gibson) (٣٤)

رصد وتحليل المادة الخبرية الاقتصادية بالصحف الكويتية إلى أن معظم الأخبار جاءت محايضة في التوجه نحو الأشخاص والشركات ، لكنها في الوقت ذاته لا يمكنها توقع الأحداث المستقبلية الخاصة بقلبات سوق المال، كما أنها في الوقت ذاته لا تحاول التعمق فيما وراء الخبر (نوف العتيبي، ٢٠١٥، ٢٢)

وفي مصر توصل عفيفي إلى أن الصحف القومية ممثة في الأهرام والأهالى ومايو تأثرت بشكل كبير توجيهات النظام السياسى فى تناولها لقضايا الانفتاح الاقتصادي (٢٣)، ويتسوق ذلك مع نتائج دراسة الصفتى لمعالجة الصحف الحزبية لقضية الإصلاح الاقتصادي فى التسعينيات من القرن العشرين، باستخدام تحليل الخطاب لصحف الشعب والأسبوع والأهالى ومايو، والتى توصلت إلى تباين اهتمام ومعالجة الوسائل الإعلامية للموضوعات الاقتصادية وفقاً لانتقاءاتها الحزبية والأيديولوجية (نوف الصفتى، ١٩٩٨، ٢٤)

وياستعرض نتائج الدراسات السابقة على مستوى دول وقارات متباينة، والتى ألفت الضوء على دور الإعلام فى الأزمات الاقتصادية المختلفة ، وقياس مدى نجاحه أو عدمه فى القيام بالوظائف المنوط بها، تبرز أهمية الدراسة الحالية فى محاولة تقييم مدى نجاح الإعلام المصرى بشكل خاص فى التعامل مع الأزمة الاقتصادية من خلال تقييم النخبة الأكاديمية الإعلامية للبرامج التليفزيونية التى تعالج قضايا و موضوعات اقتصادية، والكشف عما إذا كان التليفزيون بقنواته الحكومية الوطنية والإقليمية قادرًا على مواكبة وإدارة هذه الأزمة أما لا.

تساؤلات الدراسة

- ما تقييم الخبراء الأكاديميين فى مجال الإعلام للأداء الحالى للبرامج الاقتصادية بالتليفزيون المصرى الحكومى من حيث الشكل والمضمون ؟
- ما أبعاد الدور الذى يتعين على البرامج الاقتصادية بالتليفزيون المصرى القيام به فى ظل الأزمة من وجهة

المهى بعد. أما على المستوى الوطنى فلابد لوسائل الإعلام أن تناوش قيمة العملية المحلية مقارنة بالعملات الأخرى وتثير ذلك على الحركة الاقتصادية والتبادل التجارى الخارجى .

وانتهى الباحثان إلى أن وسائل الإعلام تخدع المواطن على المستوى الاقتصادي فى أحيان كثيرة من خلال تحولها من رصد الأحداث وتحليلها وتفسيرها إلى حشد المصادر للدفاع عن وجهة نظر الحكومة أو تبرير قرار مسؤول، أو تجاهل تغطية حدث ما بفرض المساهمة فى استبعاده من أجندى اهتمامات الجماهير & (Tedesco, 2009) (Sanchez, ٢٠٠٩).

أما بالنسبة للمنطقة العربية ، تأتى الدراسات المختلفة لتؤكد الصلة الوثيقة بين السياسة والاقتصاد من خلال تأثير وتاثير كل منهما بالآخر ، فعلى سبيل المثال نجد دراسة الأغبرى فى اليمن لتأثيرات اتجاهات الخطاب الاقتصادي فى الصحافة الجمهور عبر تحليل مضمون صحف الثورة والوحدوى والصحوة ، والتى توصلت إلى سيطرة الطابع الانشائى الدعائى على الموضوعات الاقتصادية ، الأمر الذى يؤثر سلبًا على المصداقية والموضوعية فى الطرح فى الصحف الحكومية ، إضافة إلى ميل الصحف الحزبية للمبالغة والإثارة (سامية الأغبرى، ٢٠٠٥، ٢٠)

وبالملمة العربية السعودية أجرى المدى دراسة ميدانية على عينة عمدية من رجال الأعمال كشريحة من النخبة الاقتصادية بجدة ليتعرف على اتجاهاتهم نحو معالجة الواقع الصحفية السعودية على شبكة الإنترنت للأزمة المالية العالمية ، وتوصل إلى أن ٦٥٪ من إجمالي العينة لا يتبعون بأنفسهم ما يوجد على تلك المواقع بسبب ضيق الوقت وعدم إجاده التعامل مع الكمبيوتر ، وأقر جميع المبحوثين أن الصحافة المطبوعة لا تعنى عن الواقع الصحفية الإلكترونية فى الإمداد بالمعلومات الكافية عن الأزمة (أسامة المدى، ٢٠٠٩، ٢١)

أما فى الكويت فقد توصل نوف العتيبي من خلال

نظر النخبة الأكاديمية ٦

- ما مدى نجاح البرامج الاقتصادية التليفزيونية في القيام بدور فعال قبل وأثناء وبعد الأزمة وفقاً لرؤية النخبة الأكاديمية؟
- ما مقترنات الخبراء الأكاديميين في مجال الإعلام لتطوير الأداء المستقبلي للبرامج الاقتصادية بالتليفزيون المصري؟

منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة الحالية على منهج المسح بالعينة بشقه الكيفي من خلال تصميم دليل لإجراء عدد من المقابلات المعمقة ، يحتوى على عدد من الأسئلة الفرعية التي تعكس تساؤلات الدراسة الأساسية . وقد اشتمل الدليل على الأسئلة التالية :

- إلى أي درجة (من ١٠) نجحت البرامج الاقتصادية التليفزيونية المصرية في تفسير وشرح المضامين الاقتصادية ، والمصطلحات، والقرارات ذات البعد الاقتصادي للمواطن الغير متخصص،الربط بين الاخبار الاقتصادية والحياة اليومية للمواطن العادي ؟
- إلى أي درجة (من ١٠) نجحت فى تقديم المعلومات عن الأزمة الاقتصادية المصرية (قبل-أثناء-بعد) ؟
- إلى أي درجة (من ١٠) نجحت البرامج الاقتصادية التليفزيونية المصرية في تقديم حلول للأزمة الاقتصادية المصرية وارشادات للعلاج ؟
- ما مدى رضاك عن أداء البرامج التليفزيونية الاقتصادية المصرية بشكل عام ؟
- ما أهم نواحي القصور في الموضوعات المتعلقة بإدارة الأزمة الاقتصادية المصرية من وجهة نظركم ؟
- ما مقترناتكم لتطوير موضوعات البرامج الاقتصادية التليفزيونية المتعلقة بالأزمة المالية المحلية ؟

مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة الأساسية في النخبة الأكاديمية بمجال الإعلام من أعضاء هيئة التدريس بكلية الإعلام جامعة القاهرة إضافة إلى كلية الإعلام بجامعة الأزهر والأهرام الكندية من يتعرضون للبرامج الاقتصادية في قنوات التليفزيون المصرية سواء الوطنية أو الإقليمية . وقد اعتمدت الدراسة الحالية على إجراء ٢٠ مقابلة فردية معمقة كهيئة متاحة خلال الفترة من مايو وحتى يونيو ٢٠١٥ بمكاتب الأساتذة بمبنى الكلية . وقد تم تسجيل جميع المقابلات صوتياً ثم تفريغها كتابياً تمهدأ لتحليلها السردي .

- ما مدى متابعتكم للبرامج الاقتصادية بالتليفزيون المصري، وما أهم البرامج التي تقومون بمتابعتها ؟

- كيف تقيمون البرامج التليفزيونية المصرية الاقتصادية من الناحية الشكلية (ال قالب البرامجي، الديكور، نوعية الضيوف، المواد البصرية المعينة، اللغة المستخدمة، مقدم البرنامج، طبيعة الجمهور المستهدف، الإبهار في التكنيك والآخر، التواصل مع الجماهير ورد الفعل) ؟

- كيف تقيمون البرامج التليفزيونية المصرية الاقتصادية من ناحية المضمون (نوعية القضايا التي يتم تناولها، طبيعة الموضوعات ، طريقة التناول والطرح، حجم وكم وعمق وحداثة المعلومات المرتبطة بالقضية، الخلفية التفسيرية للأحداث، توقيت التناول، البساطة في العرض والشرح، المصادر) ؟

- ما مدى التزام بالبرامج الاقتصادية التليفزيونية بالمعايير المهنية للأداء من حيث (الشفافية-الموضوعية - النسب للمصادر-تنوع المصادر-الدقابة-التوازن-الشمول) ؟

- في رأيكم ما دور البرامج التليفزيونية الاقتصادية بشكل عام ؟ وفي إدارة الأزمات الاقتصادية بشكل خاص ؟

نتائج الدراسة :

يمكن استعراض نتائج الدراسة الكيفية من خلال الأبعاد الأربع الرئيسية التالية :

أولاً- تقييم الأكاديميين للأداء الحالى للبرامج الاقتصادية بالتليفزيون المصرى من حيث الشكل والمضمون:

جاءت معظم آراء الأكاديميين لتأكيد عدم متابعتهم للبرامج الاقتصادية بالتليفزيون المصرى بشكل منتظم، بينما أوضح عدد منهم عدم مشاهدته لها على الإطلاق أو التعرض بمحض الصدفة، ويعود ذلك من وجهة نظرهم لعدد من الأسباب إما تتعلق بمستوى الأداء سواء من حيث الشكل أو المضمون، أو لاعتمادهم بشكل أكبر على مصادر أخرى في توفير المعلومة بشكل سريع ومن مؤسسات متعددة مثل الإنترنت والوسائل المتعددة الحديثة، نظراً لكونهم من النخبة التي تتمتع بأكثر من وسيلة لاستقاء المعلومات بخلاف التليفزيون. وبشكل عام، اتفق أغلب الأكاديميين على أن حجم المواد الاقتصادية في الخريطة البرامجية ضئيل للغاية ولا يتناسب بأي شكل من الأشكال مع التحديات والقضايا المطروحة في المجتمع، سواء في القنوات الإقليمية أو الوطنية أو حتى الفضائية، فتشير د. على إلى أن "الفقرات الاقتصادية غير كافية بالتليفزيون المصري من وجهة نظرى، فلابد وأن تزيد مساحات هذه الفقرات، أو يتم إفراد برامج خاصة بها، لأن الاقتصاد الآن أصبح محور حياتنا" (٣٥)، خاصة في ظل "غياب وجود قناة اقتصادية متخصصة مصرية" (٣٦).

ويوضح د. المرسى: "من خلال متابعتي للتليفزيون المصري لا أجد أنه يقدم برنامجاً اقتصادياً متكاملاً على النحو المطلوب، ففي الماضي على سبيل المثال كان القائمون على التليفزيون يحرصون على تقديم عدد من البرامج التي تقتصر فقط على تقطيع موضوعات وطرح مناقشات اقتصادية، مثل البرنامج المتميز الذي كان يقدمه حينئذ رئيس تحرير الأهرام الاقتصادي عصام رفت، ويتناول أسبوعياً قضية اقتصادية محددة، يستضيف

مجموعة من المختصين لمحاورتهم، كنت أتابع البرنامج وأستفيد منه كثيراً، لكن في الوقت الحالى الموضوعات الاقتصادية موزعة على عدة برامج متفرقة مثل برامج التوك شو اليومية التي قد تتناول في إحدى فقراتها موضوعاً اقتصادياً، مما ساهم في ضعف المتابعة وإمكانية الاحتفاظ بقاعدة جماهيرية ثابتة تستهدف البرامج الاقتصادية بشكل خاص" (٣٧). واتفق د. بسيوني مع وجهة النظر السابقة، حيث أشار لنجاح "برنامج المال والاقتصاد" الذي كان يقدمه المذيع حلمى البلك فى التسعينات من القرن الماضى" (٣٨). وتضيف د. الحديدى: "بما أن التليفزيون في مصر وسيط إعلامي شعبي يخاطب الذين ليس لديهم الخلقة المعرفية الكافية بالأحداث، إذن نحن نريد أن تكون من خلاله الوعي الاقتصادي العام، ومن ثم فإن ما يقدم الآن على قلته لا يستطيع أن يساهم في تكوين الوعي المطلوب الخاص بالبعد الاقتصادي عند عامة الناس وأنصار المتعلمين" (٣٩).

وتتمثل أهم أسباب عزوف الأكاديميين عن متابعة البرامج الاقتصادية بشكل منتظم في انخفاض مستوى الأداء سواء من حيث الشكل أو المضمون فيما يلى: فيما يتعلق بالشكل نجد أن القوالب البرامجية الاقتصادية تقليدية إلى حد كبير، تعتمد الأساسية على الحوارات بين المذيع والضيف، التي تتم داخل الاستوديو دون النزول ميدانياً للشوارع والأسواق، والافتقار للجولات الحية التي تقدم وجهة نظر المواطن. فيرى د. غالى أننا: "قلما نجد قنوات اتصال أو خطوط مفتوحة للجمهور داخل البرنامج الاقتصادي سواء للسؤال أو الاستفسار عن أشياء معينة أو التعرف على مدى إدراك الأفراد ووعيهم بالقضايا التي يتم طرحها أو مردود التوجهات الاقتصادية العامة على حياتهم" (٤٠). ويفسر د. السيد أن "اللقاء يأتي عبارة عن مجرد مقابلة يقوم المخرج بالنقل خلالها بين الكاميرات بطريقة روتينية فقط لا أكثر ولا أقل، ولا نشعر خلال المشاهدة بأن القائمين بالاتصال يقومون بجهد صادق أو حقيقي من أجل توصيل الرسالة للمشاهد" (٤١). وتوضح

المشاهد”^(٤٨). وتفق في ذلك د. عبد العزيز الذي يوضح أن: “القائمين بالاتصال تنتصهم المعرفة الاقتصادية المتخصصة، ولذا استنتاج أنا كمشاهد أن المذيع ليس لديه القدرة على تفسير هذا المصطلح، وقد يكون ذلك بسبب ضيق الوقت المخصص للفقرة مما يحول بين المذيع وبين طرح بعض الاستفسارات أو تقديم شرح مناسب لما وراء القضية”^(٤٩). ويضيف د. غالى أن البرامج الاقتصادية: “تحولت لحالة من ‘المكملة’، بحيث نجد الضيف له السيطرة أو الغلبة على المحاور، الذي لا يكونون بدوره متخصصاً في الاقتصاد، أى ليس لديه خلفية اقتصادية كافية لإدارة الجلسة، وبالتالي نجد أن الضيف هو من يملك زمام وإدارة الحلقة وتوجيه النقاش، فتشعر أثناء المشاهدة أن الضيف يحاور نفسه ويطرح قضايا، أما مقدم البرنامج أو المذيع فتجده كالمترجح نتيجة عدم المامه الكامل أو خلفيته المعلوماتية الكافية لإدارة حوار حقيقي”^(٥٠).

ويمكن إيعاز ذلك لما أوضحته د. فهمي من أن: “الإعلام أصبح يفتقر للمهنية والوعي، ويؤسفني أن عدداً كبيراً من الأفراد دخلوا مجال الإعلام مؤخراً لأن ليس لديهم مهنة أخرى، أى من باب الارتزاق، مما أدى إلى عدم التخصصية في الحوار، وظهور أزمة حقيقية في المهنية”^(٥١). كذلك تشير د. عقل إلى أنه: “من واقع خبرتي في العمل الإخباري بالتليفزيون المصري، فإن المحررين يهربون من إعداد الفقرة الاقتصادية ولا يرغبون في العمل بها، لأنهم بطبيعة الحال غير مؤهلين بالدرجة الكافية لاستيعاب الأحداث الاقتصادية، فهم يعملون بها كونها وظيفة فقط، إذ لا يوجد لديهم الحرفية ولا الاهتمام الكافي بأن يصلوا بالرسالة إلى معظم أفراد الشعب، ومن ثم يأتي الخطاب معظمه أحادى التوجه يخلومن المناشة والرأي الآخر، نظراً لكون المحررين يوضعون بها لسد احتياج، ويأخذونها خطوة لانتقال للفقرات السياسية الأهم وكأن العمل بالاقتصاد من وجهة نظرهم يمثل درجة ثانية”^(٥٢).

د. عقل أن “القواعد محدودة ونمطية، وحتى شريط الأخبار لا يتم تحديه بشكل كاف، نظراً لكون رئيس التحرير لا يكلف نفسه عناء تحديد المعلومة”^(٤٢).

وفيما يتعلق بنوعية الضيوف فإن: “لمعددين أجندة أو قائمة مصادر ثابتة من الخبراء والمتخصصين، ودائماً متكررين، ومن ثم لا يعبرون عن اتجاهات سياسية، واقتصادية واجتماعية مختلفة، فتتأثر البرامج مصطنعة، تفتقر للحيوية المطلوبة، الأمر الذي يسمهم في انصارف النخب أو الأكاديميين أو المتخصصين عن متابعتها ، فما بالنا بالجمهور والمشاهد العادي”^(٤٣). ويوضح د. السيد أن: “رجل الشارع غائب تماماً كضيف، إذ يقوم المعد والمذيع باستضافة مجموعة من الأفراد يطلقون على أنفسهم لفظ ‘خبراء’، ولكنهم للأسف لا يطهرون الموضوعات بالعمق الكاف أو المطلوب، ويفتقدون للخلفية المعلوماتية الكافية، مما يجعل تلك البرامج تتسم بانطباع الدعاوى في المقام الأول، بمعنى أنه لا يوجد بحث حقيقي وجاد عن المشكلات أو محاولة للوصول إلى حلول حقيقة للمشكلات الاقتصادية”^(٤٤). وعلى العكس من ذلك ترى د. أبو يوسف أن “الميزة الأساسية للبرامج الاقتصادية بالتليفزيون المصري الحكومي هي اعتمادها على الأساتذة الأكاديميين والخبراء الاقتصاديين الحقيقيين من يتمتعون بغزارة العلم والمعرفة، وأحياناً بساطة في أسلوب العرض والطرح”^(٤٥).

ويرتبط ما سبق ارتباطاً وثيقاً بانخفاض أداء القائم بالاتصال ومدى تخصصه وكفاءته، إذ تؤكد د. عبد الرؤوف و د. عبد الحميد على أن: “المذيع يقطّع الضيف كثيراً كي يحجب بعض المعلومات التي لا يريد أن يطرحها على الشاشة تحقيقاً لمصالح شخصية”^(٤٦)، ومن ثم فإن “المقاطعة وتوجيه اللقاء بشكل متحيز يعكس قدرأ من تدني المهنية وانخفاض الكفاءة”^(٤٧)، كما يشير د. السيد إلى أن: “مقدم البرنامج ليس على دراية كافية بالموضوع، فالإعداد فقير للغاية، كما أن المذيع لا يظهر نوعاً من الاهتمام أثناء التقديم، مما ينعكس بدوره على

وفترتها تكنولوجيا الاتصال الحديث بحيث يمكن توظيفها مثل الجرافيكس وما إلى ذلك، ولكننا نرى فقط اثنان يتحدثا لبعضهما البعض، ونحن نطلق على هذا الأمر في الإعلام الرأس المتكلم Talking Head إذن ما الذي استفادته من إمكانيات التلفزيون الأساسية؟ وما الفارق لو تم إذاعة نفس البرنامج في الراديو؟ لا فارق على الإطلاق. لأننا نهدر توظيف خصائص التلفزيون وقدرته على الجذب^(٥١).

وبينما يرى البعض أن الفقرة الاقتصادية في النشرة الإخبارية تمثل استثناءً من ذلك لأنهم "يوظفون عوامل الجذب في هذه الفقرة بالنشرة من حيث استخدام الجرافيك والرسوم والاحصاءات بشكل جيد"^(٥٢). ومن ثم فإن "الرسوم البيانية يبذل بها جهداً طيباً، مما يميز تلك الفقرة بالنشرة عن بقية الفقرات من حيث استخدامها للرسم البياني"^(٥٣)، يرى فريق آخر "تلك الفقرة بالنشرة أخذت شكلاً نمطياً أصبح يتسم بالجمود والأداء الميكانيكي للمعلق أو المذيع، فلم يعد لدينا أي شئ جذاب يجعلنا نهتم بالمشاهدة أو المتتابعة حتى لو كانت مهمة، كذلك طريقة الأداء ميكانيكية لا يوجد به مرونة ولا حالة من الإنسانية، ولا توجد روح للمؤشرات والأرقام"^(٥٤).

أما من حيث المضمون فتأتى طبيعة الموضوعات جافة تتسم بـ"النمطية وعدم التجديد والقدم"^(٥٥)، فتميل دائماً لمناقشة السياسات الاقتصادية للدولة والمشروعات التي تتبناها بأسلوب تفاؤل أحدى الاتجاه، وتركز في أسلوب المعالجة على رؤية الحكومة وخطتها الإيجابية في التنمية الاقتصادية. فتشير د. البطرير إلى أن: "الموضوعات المطروحة في البرامج لا تجارى ما يحدث على أرض الواقع، ومن ثم نشعر بأن هناك مسافة وفجوة كبيرة بين ما يناقش على الشاشة وما نلمسه من قضايا فى حياتنا اليومية"^(٥٦). وتركتز د. الحديدى على أن: "أجندة الموضوعات الاقتصادية المطروحة تمثل أجندة الدولة، بمعنى أننى عندما أتحدث فى الاقتصاد على سبيل المثال كمواطن فإن ذلك يعني مناقشة أزمة رغيف

ويضيف د. عبد الغفار أنه "على مستوى البرامج الدراسية، ليس لدينا مذيع متخصص، بل مذيع عام، وبالتالي حتى عندما يطرح مجموعة أسئلة فإنه يتلزم بما قدمه له فريق الإعداد، وحتى وإن اجتهد من واقع ثقافته العامة، فهو غير مدرك لحجم وطبيعة المشكلة الاقتصادية وما يطرح بشأنها من نقاش عام في المجتمع وتاثيرها على حياة الناس؛ فتأتي المعالجة سطحية، تدور في تلك مجموعة أسئلة محدودة، رغم أن بعض الضيوف قد يكون لديه المعرفة الكافية للاسترسال، ولكن هذا لا يحدث لأن المذيع لا يقرأ في الاقتصاد أو غير متخصص. مشكلة أخرى تواجه كل الموضوعات العلمية بما فيها الموضوع الاقتصادي وهي أن المحرر أو المعد أو المقدم الذي يأخذ ورش عمل متخصصة غير موجود، فحتى عندما يقوم المجتمع المدني أو الوزارات المعنية بتقديم ورش عمل متخصصة، يأتي الحضور "صفر". أو يحضرون الجلسة الافتتاحية ثم يرحلون، ومن ثم تستمر المشكلة في عدم القدرة على تأهيل القائم بالاتصال بشكل جيد"^(٥٧).

وبالإضافة لما سبق نجد أن توظيف العينات البصرية يمثل أحد أهم الجواب الشكلي التي من شأنها التأثير على انخفاض المتابعة للبرامج الاقتصادية، إذ اتفق عدد من الأكاديميين على أن معظم البرامج الاقتصادية تأتي خالية بشكل كبير من الاستخدامات البسيطة للأشكال والجداويل والعناصر التوضيحية التي تبين حركة السوق أو المؤشرات الاقتصادية، وعندما نقارن البرامج المصرية بما يحدث بمثيلها في القنوات العربية أو الأجنبية نجد فقراً شديداً في كيفية التوظيف الجيد لاستخدام العينات والمصور والأشكال^(٥٨). فعلى سبيل المثال: "بالنسبة لبرامج التوك شو، هناك بعض الخبراء، مثل د صلاح جودة، له طريقة جذابة في عرض وتبسيط المعلومة مما يجعل الأفراد لشاهدته، لكن للأسف هذا لا يصاحبه تبسيط في الشكل أو استخدام الجرافيك في الشرح"^(٥٩). ومن ثم يأتي أداء البرامج الاقتصادية بالتلفزيون المصري "ممل، فمن المفترض أن هناك معينات بصرية كثيرة

يخدم مصلحة النظام القائم دون النظر لمصلحة المواطن، وينتج رسائل متحيزه^(١١). وتضيف د. عبد الحميد أن "المعالجة غالباً ما تمثل إلى التهويل لصالح العائد الاقتصادي من جراء المشروع موضوع النقاش بفرض تضخيم إنجازات الحكومة أو الجهات التنفيذية القائمة عليه في مقابل التهويين من وطأة المعانة الاقتصادية التي يشعر بها المواطن أو العامل"^(١٢).

كذلك يسيطر الطابع النخبوى على طريقة الطرح، إذ "تاختب البرامج الاقتصادية الطبقة العليا فقط، ولا يستطيع أن يخاطب الطبقة العريضة من الشعب، على الرغم من أنها تمثل جمهوره الأساسي"^(١٣). ويرى د. عبد الغفار أنها: "الخطاب النخبوى السائد يحمل فى طياته التعالى على المواطن البسيط، ويتجاهل مخاطبة الرأى العام سواء كان ذلك يقصد أو بدون قصد"^(١٤). ويضيف د. السيد أنتا: "تفتقد لمناقشـة حقيقة وجادة ومتعمقة للمشكلات الاقتصادية ، فال்�تليفزيون أصبح ينظر إليه الآن على أنه قطعة ديكور لكونه يعالج الموضوعات بشكل سطحي للغاية وهذا الأمر لا يقتصر فقط على البرامج الاقتصادية ولكنه ينسحب على معظم البرامج"^(١٥). وبالإضافة لما سبق "نرى أن بعض البرامج الاقتصادية تحمل طابعاً دعائياً ترويجياً لصالح أحد المستثمرين على الرغم من أن هدف البرنامج الأساسي هو الإعلام وليس الإعلان"^(١٦).

ويرتبط أسلوب المعالجة بطبيعة المصطلحات المستخدمة في البرامج الاقتصادية، إذ اتفق معظم الأكاديميين على أنها تمثل للتعقيـد دون التبـسيط، مما يصعب فهمها على المواطن العادي؛ فتوضح د. الشال أن: "بالنسبة لفقرة البورصة في نشرة التاسعة يمكننى أحياناً فهمها، ولكننا نتكلم في مجتمع أكثر من نصفه أميين، الذين بدورهم لن يستطيعوا استيعاب هذه المصطلحات الدقيقة الفامضة، التي تمثل بالنسبة لهم (طلاسم)، وهذا يعكس تقاعس القائم بالاتصال عن إجراء دراسة لخصائص الجمهور المستهدف، الذي يضم الفلاح والعامل

العيش أو تحدى البطالة .. تلك النوعية من الموضوعات التي تهم رجل الشارع، ولكنهم للأسف يغفلون ذلك ويركزون الآن بالكامل على محور قناة السويس الجديد. بالنسبة للمواطن العادي مهما كانت أهمية هذا المشروع القومي إلا أنه بالنسبة للمواطن العادي لا يحتل تلك الأهمية، فهناك قضايا أهم، الاقتصاد بالنسبة للمواطن العادي هو الحديث عما يرتبط ب حياته اليومية العادية، مثل راتبه أو معاشه أو العلاج أو تكلفة تعليم ابنه أو الأسعار"^(١٧). إضافة لذلك يأتي "موضوع البورصة باعتباره القاسم المشترك الأعظم للموضوعات الاقتصادية بال்�تليفزيون المصرى الحكومى خاصة فى النشرة الرئيسة ، بينما تغيب موضوعات أخرى تحت أهمية أعلى لدى المواطن مثل أسعار المنتجات والسلع الاستراتيجية وحركتها"^(١٨).

ويتفق الرأى السابق مع ما أشارت له د. فهمى من أن : "طبيعة المشكلات الاقتصادية التى يتم طرحها وتناولها عـظمـها موضوعات للطبقة العليا وللنخبـة Upper class فبالأمس على سبيل المثال كانت المذيعة لميس الحديدى تطرح في برنامجها هنا العاصمة مدته ساعة ونصف موضوعاً بأزمة إغلاق بعض المصانع المصرية ، واستضافت خبراء وناقشت المشكلات الصناعية واستمعت لأصحاب القرار، لكنها لم تفكـر فى استضافة عامل واحد تضرـمـ من الإغلاق أو استعرضـتـ كيف يدير حياته اليومية بدون عمل، أو المساعدـاتـ التي قدمـتـ له لتحويل مساره مجال آخر"^(١٩).

كذلك نجد أن أسلوب المعالجة يأتي فى معظم الأحوال فتيراً وتقليدياً إلى حد كبير على الرغم من أهمية القضايا المطروحة، إذ "يفتر الأسلوب للتسويق فى عرض المادة ، ويميل فى أحيان كثيرة للتهويل فى الإنجازات التي لا يشعر بها المواطن العادي"^(٢٠). وتفقد د. عبد الرؤوف مع وجهة النظر السابقة، حيث ترى أن: "غياب الشفافية والصدق فى التغطية يؤدى على تضخيم فى الجوانب الإيجابية، فى مقابل تهـويـنـ الأبعـادـ السـلـبيةـ،ـ الأمرـ الذىـ

الحلول التي تطرح تشويبها المحسوبية والواسطة والمجاملات لفترة على حساب الفئات الأخرى^(٧٨). ثانياً - أبعاد الدور الذي يتبعن على البرامج الاقتصادية التليفزيونية القيام به في ظل الأزمة من وجهة نظر النخبة الأكademie:

أشار عدد من الأكاديميين لعدد المعايير والقواعد التي ينبغي على البرامج الاقتصادية بالتليفزيون الحكومي القيام بها خلال الأزمات بشكل عام، مثل "ضرورة تناول الأزمة من جميع الجوانب سواء الإيجابية والسلبية بطريقة محبكة وموضوعية، وتحري الصدق، والشفافية الكاملة في التناول، و الدقة بمعنى البعد عن المعلومات الناقصة"^(٧٩). وأكد د. السيد على: أهمية توظيف التليفزيون كأداة للتوعية والتثوير والمساعدة على التنمية، ومناقشة المشكلات الحقيقية ومحاولة البحث عن حلول واقعية وتحث المواطن على المشاركة بدلاً من تحول التليفزيون مجرد أداة دعائية^(٨٠)، وكذلك "التوظيف الجيد للبعد الخدمي للتليفزيون الحكومي بما يضمن تفعيله كآلية وأداة لضبط حرفة السوق والتوقف ضد الاحتكار والاستغلال وحماية المستهلك بما يتماشى مع بنود الدستور المصري ويحافظ على الاستقرار الاقتصادي"^(٨١). وإضافة لذلك "ضرورة تبني الإعلام نظرية المشاركة في التنمية والتي نجحت تجربتها في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية في تشكيل وجдан مواطن جديد حريص في وجدانه على إعادة بناء أوروبا بانتفاء يفوق درجة انتقامه لبلاده"^(٨٢). بينما أشار د. فهمي لـ "قيام الإعلام بتوعية المواطن وتوصيره بكيفية تاثير الأحداث الخارجية عليه، انطلاقاً من حق المواطن في المعرف"^(٨٣).

بينما ركز فريق آخر على ارتباط دور الإعلام بالدولة، إذ أوضحت د. عقل "ضرورة بيان حجم الدعم الذي تقدمه الدولة، فالمواطن بالخارج على سبيل المثال يدفع ضرائب باهظة ويشعر بالمقابل، أما المواطن في مصر فإنه لا يلمس حجم الخدمات التي تقدمها له الدولة ، مما

والأمن، فلماذا لا يستخدمون اللغة العامية أو المصطلحات البسيطة إلـا^(٧٢). ومن ثم فإن هذه البرامج من الناحية الإعلامية "لا تؤدي دورها إلـا لفترة صنيرة للغاية وهي فئة المتخصصين أو رجال الأعمال بالأساس"^(٧٣). وتعود تلك المسألة بالأساس لما أشار له د. عبد العزيز من أنه "لا يوجد جهد كبير في الإعداد، فالمعدون لا يجسدون أنفسهم صعوبات الإعداد الجيد، والتبسيط المطلوب عرض المادة"^(٧٤).

ويتفق ذلك مع رأى د. عبد الغفار الذي أشار إلى أن: "عدم القدرة على تبسيط الموضوعات لرجل الشارع أحد أهم أسباب انخفاض المتابعة، فعلـى سبيل المثال عندما اذكر في الرسالة الإعلامية انخفاض أو ارتفاع مؤشر البورصة أو داو جونز لا يجد ذلك أى صدى لدى المتلقى العادي، إذن لابد منربط الرسالة الاقتصادية بحياة الناس والمصلحة المباشرة، أى ربط ذلك بالأسعار أو الأنشطة الاقتصادية الداخلية، ولعل ذلك يعود بالأساس فى أن القائم الاتصال لم يبذل جهداً كافياً فى توصيل الرسالة"^(٧٥).

أما عن استخدام الأرقام وتوفير البيانات والمعلومات فيعد قليلاً للغاية، بل أنه أحياناً يحدث "تضارب في الأرقام والبيانات التي يتم عرضها ، وهذه سمة لابد من الالتفات لها ومحاولات الاستقصاء بشأنها ، وهنا يبرز دور الإعلام في البحث والتقصي"^(٧٦). كذلك فإن نسب المعلومة للمصدر لا يتم على الإطلاق ولذا "ترى أرقاماً متضاربة في معظم الوقت ، مما يعكس عدم صدق الصورة المقدمة، والميل إلى التزييف في معظم الأحوال"^(٧٧). وتضيف د. فهمي : "أشك في وجود شفافية كافية في عرض المعلومات ، فأنـا على صلة وثيقة برجـال يعملون في مجال الصناعة على سبيل المثال ، والمعلومات التي قيلت في برنامج هنا العاصمة بالأمس مع ليس الحديـدي جميعـها معلومات مغلـوطة ، وتشتمـل على المـجامـلات والرغـبة في التـقرـب لـدواـئـر صـنـعـ القرـار لـحلـ أـزمـةـ شـخـصـيـةـ والـحـصـولـ عـلـىـ منـفـعـةـ فـرـديـةـ ، وـحتـىـ

المواطن عند حدوث الأزمة ، وتحذيره من المخاطر التي قد تحيط به خلالها . على البرامج الاقتصادية أن تطمئن المواطن ولا تخيفه ، فعلى سبيل المثال عندما يحدث خلل في سعر الدولار أو انخفاض في الصادرات المصرية ، لابد من تزويد المتلقى بالمعلومات التي تساهم في شعوره بالاطمئنان على مستقبل البلاد" (٨٧) .

وتتفق د. الحديدي مع ما سبق وتشير إلى " ضرورة قيام التليفزيون بإعلام المواطنين بحدوث الأزمة ، ومتابعة تطوراتها ، فعلى سبيل المثال يقول وزير التموين إن هناك منافذ بيع متوفرة للسلع بالأسعار الأساسية ، لابد وأن يذهب الفريق الإعلامي لتصوير هذه المنافذ والتحقق من المعلومة ، أى يعمل التليفزيون كسلطة رابعة في التتحقق من صحة وعد الحكومة والمسئولين . تصريحات صانع القرار توضح على سبيل المثال أن هناك نحو ألف من فرص العمل المتاحة يومياً ، والحقيقة أنها لو جمعتنا كل فرص العمل المعن عنها فإننا سنكون في حاجة لاستيراد عمالة من الخارج والدول الأخرى . يقولون أيضاً أن هناك فرص عمل ولكن المواطنين لا يتقدمون لها ، من الذى سيتأكد ويتبع ذلك؟ التليفزيون . كان هناك فى الماضى برنامجاً يذاع عبر شاشات القناة الثالثة الإقليمية ، تتوجول خلاله الكاميرا فى الشارع وتقدم لقاءات مع رجال الشارع للتعرف على شكوكه ، ثم تواجه المسئول وتتابع بعد فترة زمنية ماذما تم فى تلك المسألة ، هذا هو دور المتابعة الشفيع (Advocate) أو المحامى نيابة عن الطبقات المطحونة والأكثر تضرراً من الأزمات الاقتصادية" (٨٨) .

ويفسر د. غالى دور الإعلام بشكل عام عند إدارة الأزمة فى نقاطاً محددة ، تتمثل فيما يلى "المفترض أن وسائل الإعلام جزء من إدارة الأزمة ، فالمفترض أن يراقب البيئة والمجتمع ويتابع الأحداث ، وأن يكون لدى الإعلاميين قرون استشعار ، فقبل ما تحدث الأزمة وتقع الكوارث فى المجتمع لابد وأن يتتبه ويتبناها بها الإعلاميون ، وما يمكن أن يترتب عليها من أحداث وأزمات قد تهدد بانفجار المجتمع . فيبدأ الإعلامى من خلال برامجه

يعنى ضرورة تسليط الضوء على حجم الدور الذى تلعبه الدولة فى وقت الأزمات ، وطبيعة الجهد الذى تبذلها فى سبيل حل المشكلة ، والمبادرات التى تقوم بها المؤسسات المختلفة ، والتعرف على أوجه القصور . كذلك تكثيف الحملات الإعلامية الخاصة بترشيد الإنفاق والاستهلاك لمواجهة الأزمة . ففى الماضى كانت الدولة تقدم مثل هذه النوع من الحملات بشكل مكثف ، لكن حالياً انسحب التليفزيون الحكومى من القيام بهذا الدور ، وإن تم فإنه لا يكون على النحو اللائق نظراً لمبادرته وافتقاده لعناصر الجذب ، مما يؤدى لرفض الناس له من مبدأ رفض الوصاية على السلوك . لابد وأن يكون هناك شفافية فى التعامل من جانب الحكومة ، وفي نفس الوقت يتم توعية المواطن بحقوقه وواجباته" (٨٩) . وأضاف د. المرسى "قيام الإعلام بمناقشة القرارات الاقتصادية فور صدورها ، وتوضيح ما وراء القرار وخلفياته وملابساته ، وما يهدف إليه ، ونتائجها المستقبلية ومدى تأثير على دخل المواطن ، ومدى تحقيقه للمصلحة العامة" (٨٥) .

وحدد فريق ثالث عدداً من الأدوار الرئيسية التى تقع على عاتق التليفزيون المصرى سواء قبل أو أثناء أو بعد الأزمة . فترى د. الشال أن : "يتعين أولاً تحديد مفهوم الأزمة الاقتصادية ، فعندما لا تستطيع الدولة على سبيل المثال أن توفر للشباب الحياة الكريمة ، ومعظمهم نصف أميين ، بل وحتى أنصاف المتعلمين لا يجدون فرصاً للعمل ، لابد من مساعدة الإعلام فى تأهيل الشباب للقيام بأعمال أخرى بديلة ، وتزويدهم بالمهارات الالازمة للالتحاق بسوق العمل . من الممكن أن يقوم الإعلام بعمل توجيه مسار للشباب حتى يتلعلموا حرفة أو مهنة مطلوبة بالسوق ، التليفزيون المصرى لابد وأن يقوم بدور كبير فى توعية المواطن وتبصيره بطريق الخروج من الأزمة الاقتصادية ، ظل المواطن البسيط يمتلك موارد محدودة ولابد من توجيهه لكيفية زيادة دخله أو تحويل لنشاطه ، وهذا هو دور الإعلام بالدرجة الأولى" (٨٦) . بينما أشارت د. على "دور الفقرات الاقتصادية التليفزيونية فى تنبيه

على أن الأداء الحالى ضعيف ودون المستوى ، بل وصل الأمر أحياناً لأن يطلق عليه "انحطاط إعلامي"^(٩١)، ولم تتجاوز الدرجة التى منحها له الأكاديميون ستة من عشرة بمقاييس النجاح فى إدارة الأزمة . وجاءت الآراء لتوضح أسباب القصور وأعراضه فيما يلى :

قبل الأزمة :

١- الإنكار : فتوضيح د. الحديدى أنه : "يتعمى على إعلامنا الوطنى فى المقام الأول أن يعترف بالأزمات لأن إعلامنا للأسف غير مدرك لحدوث الأزمة ، أوكونع من التعليمات الغير مكتوبة، التي تدعى لعدم التعرض لمثل هذه الموضوعات، وترك المشاهدين يعيشون فى عالم التليفزيون، والإصرار على الخطاب الذى يؤكد عدم وجود أزمة، فوزير التموين يطل علينا بتصریحات عن توافر جميع السلع في المنافذ، واجراءات ضبط الأسعار، بينما لا يلمس المواطن ذلك، وبعود هذا بالأساس لأن الإعلام المصرى عندها يتناول الأزمات الاقتصادية يكون متخيلاً مخاطبة فئة رجال الأعمال والمستثمرين، ويركز على الطبقة العليا ويتبني وجهة نظرها ومناقشة مصالحها، على الرغم من أن الإعلام المصرى الحكومى لا بد وأن يكون صوت الشعب"^(٩٢). ويؤكد ذلك د. غالى عند تعليقه: "للأسف الشديد برامجنا الاقتصادية أثناء الأزمة تعامل معها وكأنها غير موجودة بالأساس، دائمًا ننكر أن هناك أزمة ، وكان الحديث عن الأزمة محل إدانة ، نحن ننظر للأزمة أو مشكلة أو تهديد على أنه نوع من المساس بالأمن القومى والاستقرار أو إصابة الناس بالخوف أو الذعر"^(٩٣).

٢- إثارة وافتقار الأزمة : فبدلاً من أن يقوم الإعلام بالتمهيد للأزمة يساهم في تضليلها، إذ يوضح د. عبد الغفار "على سبيل المثال كان العنوان الرئيسى بالصفحة الأولى والبنط الأحمر العريض لإحدى الجرائد المصرية الخاصة أول أمس (توفقات بارتفاعات جنوبية في الأسعار يوليо القادم) . يأتي تصریح في اليوم التالي (الرئاسة تستدعي وزير التموين ليبحثا معًا اجراءات ضبط الأسعار

والمساحات الورقية التي يكتب فيها بالتطرق لآليات مراقبة واستشعار الأزمات ومحاولة تنبيه المجتمع لها، ومحاولة الإلحاح عليها بأن هناك أزمة ، ولابد من مناقشة كيف سنواجهها ونوجهها ، ويستعينوا بمصادر وخبراء متخصصين، بحيث يخلقا حالة رأى عام أو مناخ ضاغط على السلطة بأجهزتها المختلفة والحكومة، حتى تنتبه لذلك، ويفرضوا على صانع القرار اتخاذ اجراءات قبلية أو وقائية تحد أو تحول دون وقوع هذه الأزمة. وعند حدوث الأزمة لا بد وأن يتم معالجتها بطريقة مختلفة عن المعالجات التقليدية للقضايا العادلة غير الملحقة، فالأزمة تستلزم مواجهة المشكلة بأفضل أسلوب وبأسرع وقت ، لأنها مشكلة فرضت نفسها وملائمة بالتحديات، وبها حالة من الغموض والتهديد . لا بد من طرح ومناقشة جميع السبل أو السيناريوهات التي تمكنت من الخروج من هذه الأزمة أو المشكلة وطرح البديل المطروحة للاختيار من بينها، وتوضيح كيف يتعمى على الناس التعامل مع الأزمة، بحيث يكونون شركاء في تحمل المسؤولية وتفادي عدم تكرارها، أوتجنب حدوث أزمات مشابهة في المستقبل"^(٩٤). ويضيف د. عبد الغفار مسألة "إنشاء إدارة أو وحدة إعلامية داخل المؤسسة بحيث تكون سريعة التحرك، وستستخدم الأدوات التكنولوجية الحديثة لإمداد المواطنين بأحدث المستجدات وما ينبغي عمله ، مما يساهم في إمكانية تجنب الأزمة قبل وقوعها ، وتوعية المواطنين والتعرف على حجم المشكلة أثناء وقوعها، وإمكانية التهرب بما يمكن أن يحدث والروشتة المستقبلية لضمان عدم تكرار ذلك بعد وقوعها"^(٩٥).

ثالثاً-تقييم مدى نجاح البرامج الاقتصادية التليفزيونية في القيام بدور فعال قبل وأثناء وبعد الأزمة المصرية وقتاً لرؤية النخبة الأكاديمية :

لم يستطع التليفزيون المصرى ببرامجه وفرقاته الاقتصادية أن يوظف الدور الإعلامى بشكل جيد أثناء الأزمات ، ومن ثم لم يقم بما يتعمى عليه من مهام ومسؤوليات متوقعة ، الأمر الذى أدى لإجماع الأكاديميين

البرامج بدلاً من أن تتحول لوسيلة من وسائل الحل أو المساعدة في الحل أو تقديم التصور الموضوعي تكتروتون من وجود الأزمة ، وتعتمد على الضيوف الذين يبررون أو يهونون من وقوعها . وكذلك يقوم الإعلام بطرح أمثلة عن أزمات مشابهة في مجتمعات أخرى لا للاستفادة من كيفية المواجهة ، ولكن ليوضحأننا لسنا وحدنا الذين نعاني من تلك القضية ، فيشعر المشاهد بأنه ليس هناك أزمة ، وأن الأمور تسير جميعها على ما يرام وبشكل جيد ، في ظل سياسة التهويين وعدم الاعتراف بالخطأ والتهرب من المسؤولية^(٩٧) .

٥- غياب الصيغة العلمية : "الإعلام الاقتصادي أحد اسباب التشوش في المعرفة نتيجة لإخفاء الحقائق وتعتيم الأمور ، فعندما يتناول الإعلام على سبيل المثال الحديث عن أزمة السكر أو الخبر بشكل تشويه العمومية وعدم الدقة والافتقار للأحصاءات والأرقام التي تعكس حجم المشكلة ، يشعر المشاهد بخطورة الأزمة ووطأتها، وقد يضطر بعض المواطنين لشراء ما يفيض عن حاجتهم الأساسية تحسباً لارتفاع السلعة من السوق ، مما يساهم بدوره في ارتفاع العرض على الطلب وازدياد الأزمة تفاقماً^(٩٨) . وتؤكد د. البطرير على أن "البرامج الاقتصادية بالتليفزيون المصري لم تصادف أى نجاح يذكر على أرض الواقع ، فانصرف الجمهور عن متابعتها ، لأنها تفتقد المصداقية والدقة في عرض الموضوعات"^(٩٩) ، وتضيف د. على أن "التليفزيون يطرحمؤشرات غير حقيقة للأزمة الاقتصادية. لدينا أزمات عدة على مستوى الطاقة وارتفاع سعر العملة وأزمات انقطاع المياه والكهرباء ، والإعلام بعيد كل البعد عن معالجة مثل هذه الموضوعات بشئ من الدقة والصيغة العلمية. إعلامنا الاقتصادي لا يتسم بالوضوح والصدق ويعمد إلى تزيف الواقع والتعميه والتعميم. لأسف كان لدينا مؤتمراً اقتصادياً كبيراً وفرصة ذهبية للحديث عن مشروعات ضخمة ، ولكننا نشهد غياب دور الإعلام الخاص بالتغطية ونشر الوعي وكشف الحقائق والسعى وراءها"^(١٠٠) . ولذا

قبل بدء شهر رمضان) . عنوان بهذا الشكل يبحث المواطن على الإسراع في تخزين السلع وشحنها . نحن نثير الأزمة ونضخمها ونحدث بلبلة في سبيل تحقيق نسب مشاهدة عالية ، والنتيجة النهائية لكل ذلك أن السلع ستفسد عند الناس ، وتسبب الحشد في ارتفاع الأسعار ، والنتيجة المواطن أضير والدولة أضيرت والاقتصاد أضير بسبب الرسالة الإعلامية الخاطئة"^(٤) .

أثناء الأزمة :

٣- موسمية التناول: بحيث يتم التركيز على الأحداث والقضايا الاقتصادية في وقت محدد ثم تجاهلها في وقت آخر ، الأمر الذي يعرقل جهود الاستدامة و يؤثر سلباً على إمكانية التغيير ، فيشير د. المرسى إلى أن "التليفزيون قام بدور إيجابي من خلال تغطية وافية ومكثفة لأحداث المؤتمر الاقتصادي الأخير بشرم الشيخ ، بحيث طرح مسائل الاستثمار وناقشت إمكانية فتح آفاق جديدة أمام المستثمرين ، ولكن العملية ينقصها الاستمرارية ، إذ لا بد من تشجيع المواطن على المشاركة بشكل دائم في إطار خطة شاملة وليس بشكل موسمي"^(٩٥) . وينقق ذلك مع ما طرحته د. عبد الرؤوف من أن "تشهد الفترة الحالية رواجاً في مناقشة الموضوعات الاقتصادية على شاشات القنوات الوطنية. ليتزامن ذلك مع انعقاد المؤتمر الاقتصادي الأخير ، ولكن قبل ذلك كانت تلك الموضوعات شبه غائبة عن الخريطة البرامجية. إذ فتح المؤتمر في التليفزيون لأن يبدأوا في تناول الموضوعات ذات الطابع الاقتصادي ، وينشطون في توعية الجمهور بتلك القضايا وعقد المنتديات واللقاءات بشأنها ، مما يوفر عنصر الآنية والتغطية الفورية في الطرح، إلا أنها نمود الآن مرة أخرى خطوات للوراء، وتتوارى تلك الموضوعات من جديد شيئاً فشيئاً"^(٩٦) .

٤- إتباع سياسة التهويين والتبرير: "فطوال الوقت يحاول إعلامنا أن يبرر وجود الأزمة ، ولكنه لا يحاول شرح أسبابها أو العوامل التي أدت إليها. إن فكرة التبرير تجعل

الاقتصادية بشكل ملحوظ، وتوضح د. فهمي أنه "حتى عندما يستعينون بالمواطن لعمل حوار في الشارع Vox pop فإن دوره يقتصر فقط على طرح المشكلة أو رفع الشكوى، دون اعطاء الفرصة للمساهمة في وضع حلول أو رؤية لها، معظم الوقت يأتون بضيوف خبراء لطرح الحل من وجهة نظرهم بأسلوب معقد وغير واقعي بينما لا يظهر المواطن سوى لتوضيح مدى معاناته، مما يشعره في النهاية بأنه ليس طرف في المشكلة ومن ثم لا يستطيع حلها"^(١٠٤). ويطرح د. عبد الغفار نموذجاً حياً "أزمة الملاحة بعد سد النهضة، وكمية المياه التي يتم إهدارها في الحدائق العامة والجراجات وغسيل السيارات والشوارع، معنى ذلك أننى كمواطن لا أشعر بوجود أزمة ، فالدولة ورؤاستها تعمل على حل الأزمة ، لكن الإعلام لم تشجعني على إدارة الأزمة أو الاشتراك في حلها"^(١٠٥). ولعل ذلك يأتي في الوقت الذي قد يمتلك فيه المواطن الحل الأمثل والأبسط للأزمة. فتوضح د. عبد الرؤوف أن: "الراديو يهتم بمتابعة الأحداث والقضايا الاقتصادية بشكل أكبر وأفضل من التليفزيون، بالأمس على سبيل المثال استمعت أثناء قيادتي للسيارة لإذاعة البرنامج العام وكان يستعرض برنامجاً عن أهم مشكلات الفلاحين في الزراعة. على الرغم من أن الموضوع بعيداً عن تخصصي الأكاديمي إلا أن طرح الموضوع كان مميزاً؛ إذ أدار المذيع حواراً مفتوحاً مع المزارعين، واستقبل تليفونات حية على الهوا، وكانت الاستجابة كبيرة ، وال الحوار أكثر من رائع، ناقش خالله الفلاح البسيط أعقد القضايا الاقتصادية الزراعية بكل حرافية، لأن ذلك هو مجال اختصاصه بالأساس، وعرض الفلاحون مجموعة متنوعة من الحلول العملية القابلة للتطبيق. هذا البرنامج أجبرني على متابعته بطريقة سلسة وبسيطة ، لأنه من أحاسيسى ومشاعرى كمواطنة مصرية"^(١٠٦).

٨- **بعد الإعلام عن دوائر صنع القرار:** فحتى عندما يشارك الإعلام بشكل إيجابي في وضع تصور لحل الأزمة لا تأخذ الجهات التنفيذية موضوع الجد. توضح د. فهمي

يغيب عن الخريطة البرامجية تلك النوعية من البرامج التي "تطرح أبعاد الأزمة وكيفية الخروج منها أو الجدول الزمني اللازم لاجتيازها أو الإجراءات التي ينبغي اتخاذها للحل"^(١٠٧).

٦- توارى الاقتصاد لصالح السياسة : ولعل ذلك يفسر نظرية القائم بالاتصال للموضوعات الاقتصادية؛ فتوضح د عقل أن "المساحة المخصصة حالياً للبرامج والقرارات الاقتصادية ضعيفة ومحدودة خاصة في التليفزيون المصري، مقارنة بالقنوات الفضائية التي تفرد لذلك مساحات أكبر ، نظراً لكون التليفزيون الحكومي لا يلجم لمناقشة الموضوعات الاقتصادية إلا عندما يكون هناك روكوداً أو خمولاً في الموضوعات السياسية، على الرغم من أن الاقتصاد يسبق السياسة في الدول المتقدمة ، ولكن في التليفزيون المصري يأتي الاقتصاد في المرتبة الثانية أو الثالثة بعد أخبار السياسة وأخبار الإثارة"^(١٠٨). ويفسر د. عبد الغفار ذلك بقوله "ما حدث بعد ثورة ٢٥ ينايرأن كل البرامج التليفزيونية- بما فيها المنوعات والرياضة- تحولت لبرامج سياسية ، نظراً لكون المشهد السياسي طفى على الإعلام بشكل غير عادي. للأسف الشديد ظلم الموضوع الاقتصادي بالرغم من وجود أزمة اقتصادية ملحة . كنت أعمل في ذلك الوقت بوزارة التموين، وأعلم تماماً اليقين ما كانت تعاني منه البلاد من كارثة حقيقة في موضوع الطاقة والسلع التموينية والسلع الاستهلاكية. لماذا لم يظهر ذلك للمشاهد؟ لأن القائم بالاتصال مشغول بالسياسة وترك الحياة اليومية والأنشطة الاقتصادية بعيداً عن الأضواء. ولو لا المنح والقروض التي جاءت وقت الأزمة من الإمارات والسعودية والدور التاريخي لها في هذه الفترة العصيبة. لم تكن تلك الأزمات تمر بسلام. اليوم عندما نكلم الناس عن خطورة الأمر لا يشعرون به لأننا لم نتكلم عنه من قبل بالشكل الكامل ، وهو ما يفسر ضعف الوعي بسبب عدم التوازن"^(١٠٩).

٧- تهميش المواطن: يغيب رجل الشارع عن البرامج

ثم الأعلى ، في الوقت نفسه الذي تنتشر فيه الإشاعة ، ومن ثم فإنه حتى لو قام التليفزيون بالاستجابة والرد في توقيت خاطئ فإن ذلك يشير إلى انفلات الأمر وخروجه من السيطرة^(١٠٧).

بعد الأزمة:

١٠- غياب الرؤية المستقبلية : ترتبط جميع العوامل السابقة بغياب الرؤية والرسالة في الوقت الحالى ، وهى مسئولية لا يتحملها الإعلام فقط ، بل تتحملها الدولة كل ، فتوضّح د. فهمى أن "وسائل الإعلام لم تخطئ بمفردها لأن الدولة ذاتها ليست لديها رؤية واضحة بخصوص المشكلة الاقتصادية وأى طريق ستسلك ، فأنا أشعر أن الرؤية نفسها غير واضحة ، وبالتالي يعاني الإعلام من نفس الضبابية في الرؤية"^(١٠٨). ويطرح د. عبد الغفار تساؤلاً رئيساً: أين دور الإعلام بعد حدوث الأزمة ، أين الروشتة المستقبلية التي أقدمها للحكومة والمواطن المصرى ؟ على سبيل المثال نموذج أزمة غرق صندل الفوسفات فى مصرى النيل بالشرقية وحدوث حالات تسسم من الشرب- وهى قضية ذات بعد اقتصادى -ماذا فعل الإعلام بعد الحدث ؟ لا شيء^(١٠٩).

رأينا- الخلاصة واقتراحات الخبراء الأكاديميين لتطوير الأداء المستقبلي للبرامج الاقتصادية بالتليفزيون المصري :

حدد الأكاديميون عدداً من المقترنات التي من شأنها رفع كفاءة وأداء البرامج الاقتصادية بالتليفزيون المصري ، وتمثل هذه النقاط فيما يلى :

١- تبسيط المادة العلمية المقدمة : "فالموضوعات الاقتصادية بطيئتها معقدة وتحتاج لهنية عالية في الطرح وخبراء يحللون المادة المقدمة ويطرحونها بأسلوب سلس وواضح يصل للمواطن البسيط"^(١١٠).

٢- ربط الاقتصاد بحياة المواطن : من خلال التركيز على الدخل الإنسانى في العرض وكذلك ربط المعطيات العالمية بال محلية، وتحويل الأرقام والمؤشرات جامدة إلى حالة من الحيوانية والواقع المعاش حتى تشعر الناس

أنه "حتى في حالة نجاح التليفزيون المصرى في استضافة خبراء اقتصاديين حقيقين مثل ليقدموا حلولاً واقعية لل المشكلات نجد أن صانع القرار لا يلتفت لذلك أو حتى يأخذ به . على سبيل المثال د. محمود عمارة وضع أكثر من حل لمشاكل اقتصادية كثيرة لمصر خاصة في مجال الزراعة ، صلاح جودة وضع مشكلات لقضايا البنك وقطاع الاستثمار وقطاع الصناعة ، وفي النهاية لا حياة لمن تنادي ، د. فاروق الباز يضع حلولاً ولكن من بيده القرار غائب عن الساحة . بالأمس ذكر صلاح جودة معلومة في أحد البرامج التليفزيونية من أخطر ما يكون ، حيث قال إن روسيا وعدت بشراة خضراءات وفاكهه من مصر بما يعادل ٥مليار جنيهاً مصرياً بعد المؤتمر الاقتصادي ، فبدأ د. محمود عمارة يضع خطة كيف ننشئ أسواقاً وحصر قائمة بالمنتجات المطلوبة ، ولكن ما حدث أن وزير الصناعة المصري منير فخرى عبد النور قال له لا داعي لذلك نحن ندرى جيداً كيف سندير مثل هذه الأمور ، والنتيجة أن ما تم تصديره فقط بما يعادل ١٠٠ ألف جنيه مصرى وتدخلت الأردن والمغرب وقامتا معاً بتصدير الكميات الأخرى المطلوبة ، هذه هي الكارثة الحقيقة".

٩- بطء الاستجابة للأزمة : يفتقد التليفزيون المصري لإنشاء وحدة خاصة بمواجهة الأزمات على أساس علمية ، ويوضح د. عبد الغفار أن "إدارة الأزمة جهة رسمية مماثلة في مكاتب العلاقات العامة والإعلام في الوزارات المختلفة. يظهر أمامنا اليوم تحدياً جديداً يتعلق بعنصر التوقيت . في ظل وجود الإنترنت ووجود موقع التواصل الاجتماعي أصبحت المعلومة سريعة الانتشار، وللأسف تفتقر معظم هذه الجهات لحسن استخدام وتوجيه آليات التكنولوجيات الحديثة وأدواتها عند التصدي للأزمة ، الأمر الذي يساهم سلباً في إدارتها. نحن نحتاج لسرعة إدارة الأزمة لأن إعلام المواطن اليوم هو السيد ونحندورنا في الوسائل الإعلامية التقليدية رد فعل، فنحن في التليفزيون نرفع المعلومة للشخص الأعلى ثم وكيل الوزارة

به^(١١١).

٣- التحديث في القوالب الفنية للبرامج الاقتصادية :
تقديم المزيد من التقارير الحية من قلب الشارع، ووجود شرح كاف للمصطلحات ، وعمل مقابلات وحوارات مع المواطن ، وتحديث المؤشرات الاقتصادية والعملات وتقديمها في شريط الأخبار أولًا بأول^(١١٢) . إضافة إلى إنتاج الندوات والمناظرات وعرض المؤتمرات وعرض القسم الخبرية الفنية والمصورة التي تجذب المشاهد^(١١٣) .

٤- تنويع الموضوعات الاقتصادية المطروحة والاهتمام البصري على استيعاب المعلومة بشكل جيد^(١٢) .

٥- تنويع الموضوعات الاقتصادية المطروحة والاهتمام بالقضايا النوعية : التي تخص قطاعات اقتصادية هامة مثل الفلاحين والعمال ، "والحرص على آخذ آرائهم في المشكلة والحل^(١١) .

٦- وضع خطة شاملة لتفطية الموضوعات الاقتصادية الإعلامية : بحيث لا يقتصر تواجدها على مجرد تغطية أحداث أو انتظار قرار ، ولكن لا بد أن يكون هناك رؤية شاملة للتغطية على مدى فترة زمنية طويلة تسمح بمشاركة المواطن والاستماع لرؤيتها وتشجيعه على الاستثمار^(١٢) . وتحدد د. الحديدي شروطًا لتلك الخطة، إذ ترى أن " واضعي السياسات لابد وأن يتوافر لديهم أهداف محددة وواضحة وقابلة للقياس، فعندما أقول مثلاً أنه من ضمن أهداف التليفزيون المصري الرسمي أن يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية لابد من ترجمة حقيقة لهذا الهدف في شكل برامج متاحة على الخريطة بمشاركة الجمهور والأطراف الحقيقيين للمشكل، وأخذ آرائه، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا الشأن"^(١٣) .

٧- تطبيق التوجه العالمي نحو التخصص بالبرامج الأكاديمية: من خلال " طرح دبلوم مهني متخصص يسمح بتأهيل وإعداد الخريجين والإعلاميين الممارسين وتطوير مهاراتهم وقدراتهم وخلفياتهم في المجال الاقتصادي"^(١٤) .

ومن ثم يتضح لنا أن النتائج السابقة تسفر عن وجود نقاط مشتركة يعني منها الإعلام بشكل عام عند تصديه لمعالجة الأزمات الاقتصادية على المستوى العالمي، إلى جانب عدد من العوامل التي تتسم بالخصوصية للدول

٨- تحرى الموضوعية والتوازن في الطرح : "الشفافية والوضوح والمصدق والتحقق من المعلومة ونسبها إلى المصدر وعدم تزيف الواقع، بحيث يقوم الإعلام بدور المراقب في حالة استضافة المسؤولين لضمان المحاسبة والشفافية وحق الرد^(١٤) . كذلك "الحرص على التنوع في المصادر والضيوف الخبراء والمتخصصين، بحيث تعبر المصادر عن توجهات مختلفة، وتحيزات متباعدة"^(١٥) .

٩- إعادة تأهيل وتدريب القائم بالاتصال: " بحيث يتم بناء قاعدة بشرية تضم معددين متخصصين ومحاورين قادرين على تبسيط المعلومة ، من خلال الجمع بين الخبرة الأكademية و المهارات الإعلامية التي تيسر معالجة مثل هذه المناقشات أو القضايا"^(١٦) .

١٠- فتح قنوات تواصل دائمة بين وسائل الإعلام من جانب والجماهير من جانب آخر.

١١- تطوير الاستفادة بالتطور التكنولوجي الحديث في عرض المحتوى: من خلال "الاهتمام بالعنصر البصري والجوانب الأخرى والعرض"^(١٧) .

١٢- التركيز على تقديم الحملات الإعلامية: بطريقة هادفة جذابة وغير مباشرة، "تمكن الدولة من طرح طرق للوقاية بحيث تعالج الأزمة من الجذور وتوعي المواطنين بسبل الترشيد والاستهلاك وتفادي الأزمة قبل الحدوث"^(١٨) .

١٣- توظيف المنصر البصري المصاحب للمادة: بحيث "تعكس الدلالة والمفهوم"^(١٩) ، وكذلك "الاهتمام

- Strategy for an Organizational Survival, Management Communication Quarterly, 7, 297 – 316.
- 7 • Scorzynska, H., Diegnan, A. (2006). Readership and Purpose of the Choice of Economics Metaphors. *Metaphor and Symbol*, 2 (12), 87 – 104.
- 8 • McChesney, R. (2004). *The Problem of the Media: US Communication Politics in the 21st Century*, New York, Monthly Review Press
- 9 • Safford, S. (2009). *Why the Garden Club Couldn't Save Youngstown: The Transformation of the Rust Belt*. Cambridge: Harvard University Press.
- 10- www.journalism.org/analysis_report/year_news , retrieved on 29th June, 2015.
- 11- Smith, R. (1996). The Media, Economics and Education. *Business horizons*, July-August. 1-4.
- 12 • Chakravarthy, P., Schiller, D., (2010). Neoliberal Newspeak and Digital Capitalism in Crisis I. *International Journal of Communication*, 4, 670 – 692.
- 13 • Marron, M., Sarabia-Panol, Z., Sison, M., Rao, S., & Niecamp, R. (2010). The Scorecard on Reporting of the Global Financial Crisis, *Journalism Studies*, 11 (2), 270 – 283.
- 14 • Wernicke, L.H. (2014). Quality of Official Statistics Data on the Economy, *Journal of Finance, Accounting & Management*, 5 (2), 77 – 93.
- 15- Grail Research. (2009). *Global Financial Crisis: Summary of the Media's Coverage of the Timeline , Causes, Impact and Recommended Path Forward*. Available at: <http://www.grailresearch.com>.2011. retrieved on 26th June, 2015.
- 16 • Roush, C. (2009). *Unheeded Warnings*, *American Journalism Review*, December/January.
- 17 • Mercille, J. (2014). *The role of the Media in Fiscal Consolidation Programmes: The Case of Ireland*. Cambridge Journal of Economics, 38, 281 – 300.
- 18 • Peralta, M.A. (2011). Popularization of the Scientific Knowledge about the Economic Crisis in the Spanish Mass Media: Trends, Inaccuracies and Omissions in the Documentation Process Discourse on Economics, *The International Journal of Science in Society*, 2 (3), 203 – 218.
- 19 • Leiva Soto, R. (2014). The Media Reputation of Spain During the Global Financial Crisis, *Communication & Society*, 27 (2), 1 – 20.
- 20 • Vobic, I., Brek, A.S., Mance, B., Prodnik, J.A. (2014). *Changing Faces in Slovenia: Political, Socio-Economic and News Media Aspects of the Crisis*, *Javnost- The Public, European Institute for Communication & Culture*, 21 (4), 77 – 98.
- 21 • Cibulskiene, J. (2012). *Metaphors of Economic and Financial Crisis: Identified, Interpreted and Explained*, *Respectus*

النامية ومنها مصر ، فعلى سبيل جاء تحييز الإعلام فيتناول الأرمات الاقتصادية بكل من أيرلندا وكولومبيا ، مع عدم وجود دور تنبؤي قبل حدوث الأزمة ، وتهميشه المواطن والدفاع عن مصالح أصحاب القرار في إسبانيا ، وكذلك غياب البعد التحليلي والميل إلى التضليل في الولايات المتحدة الأمريكية، كعوامل مشتركة غلبت على تعامل التليفزيون المصري الحكومي مع الأزمة الاقتصادية الوطنية. أما سيطرة الطابع الدعائى الإنسائى فى اليمن، وتنسيق المعالجة الإعلامية للقضايا الاقتصادية مؤشرات تختص بها الدول النامية مثل اليمن ومصر .

ولذا فإنه يقع على كاهل البرامج الاقتصادية بالتليفزيون الحكومي مسؤوليات كبرى تستلزم تضافر الجهود وضمان تحقيق مستوى متميز من الاحتراف والانضباط الذاتي والمحاسبة والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية، في ظل ضمان إتاحة المعلومات ووضع ضوابط مهنية وأخلاقية وتطوير سياسة ورؤية جديدة لـ التليفزيون الدولة ترسم أبعاد دوره المنشود في إدارة الأزمة الاقتصادية .

من مراجع

- 1 • Mediafax. Accessed May 3rd 2015, Romanian Association for Audience Measurement. www.arma.org.ro
- 2 • Carroll, C.E. (2010) *Corporate Reputation and the News Media: Agenda Setting within Business News in Developed, Emerging, and Frontier Markets*, Taylor & Francis, p.5.
- 3 • Coombs, W.T. (2007) *Ongoing Crisis Communication: Planning, Managing and Responding* (2nded.) Thousand Oaks, CA: Sage.
- ٤- رانيا مرزوق (٢٠١٥) التوجهات الاقتصادية للمرشحين في الانتخابات الرئاسية المصرية ، مجلة السياسة الدولية ، تم الرجوع إليها بتاريخ ١١ مارس ٢٠١٥ على موقع الانترنت <http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/5/32/2001>
- ٥- ابراهيم يوسف (٢٠١٢) كيف يمكن إنقاذ الاقتصاد المصري من الانهيار بعد الثورة ، مجلة السياسة الدولية: تم الرجوع إليها بتاريخ ١١ مارس ٢٠١٥ على موقع الانترنت <http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/5/32/2001>
- ٦ • Sturges, D.L. (1994). *Communication through Crisis*, a

- الشعب-مايو خلال ١٩٩٧ مجلة البحوث الإعلامية، جامعة الأزهر، العدد ٢٥-٢٤ . سامية أحمد على ، استاذ بكلية الإعلام جامعة القاهرة ، مقابلة فردية متعمقة ، قسم الإذاعة ، ١٧ مايو ٢٠١٥
- ٣٦ - د. محمد بسيوني ، مدرس بجامعة الأهرام الكندية ، مقابلة فردية متعمقة ، قسم الصحافة ، ١٥ يونيو ٢٠١٥
- ٣٧ - أ.د. محمد المرس ، رئيس قسم الإذاعة بكلية الإعلام جامعة القاهرة، مقابلة فردية متعمقة ، مكتب رئيس القسم ، ١٩ مايو ٢٠١٥
- ٣٨ - د. محمد بسيوني ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ٣٩ - أ.د. متى الحديدي ، استاذ بكلية الإعلام جامعة القاهرة ، مقابلة فردية متعمقة ، قسم الإذاعة ، ١٩ مايو ٢٠١٥
- ٤٠ - د. محرز غالى ، استاذ مساعد بكلية الإعلام جامعة القاهرة ، مقابلة فردية متعمقة ، قسم الصحافة ، ٤ مايو ٢٠١٥
- ٤١ - أ.د. سعيد السيد ، استاذ بكلية الإعلام جامعة القاهرة ، مقابلة فردية متعمقة ، مؤتمر بيروكسل ، بلجيكا ، ٣٠ يونيو ٢٠١٥
- ٤٢ - د. محرز غالى ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ٤٤ - أ.د. سعيد السيد ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ٤٥ - أ.د. إيناس أبو يوسف ، استاذ بكلية الإعلام ، مقابلة فردية متعمقة ، قسم الصحافة ، ١٨ يونيو ٢٠١٥
- ٤٦ - د. أماني عبد الرؤوف ، استاذ مساعد ، كلية الدراسات الإسلامية والربية ، قسم الصحافة والإعلام ، مقابلة فردية متعمقة ، قسم الإذاعة ، ٢٠ مايو ٢٠١٥
- ٤٧ - د. إيناس عبد الحميد ، مدرس بكلية الإعلام ، جامعة الأهرام الكندية ، مقابلة فردية متعمقة ، مبنى الكلية ، ١٧ يونيو ٢٠١٥
- ٤٨ - أ.د. سعيد السيد ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ٤٩ - أ.د. برకات عبد العزيز ، استاذ بكلية الإعلام جامعة القاهرة ، مقابلة فردية متعمقة ، مكتب وكيل الكلية لشؤون الدراسات العليا ، ٦ مايو ٢٠١٥
- ٥٠ - د. محرز غالى ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ٥١ - د. عادل فهمي ، استاذ مساعد بكلية الإعلام جامعة القاهرة ، مقابلة فردية متعمقة ، قسم الإذاعة ، ١٩ مايو ٢٠١٥
- ٥٢ - د. شوى عقل ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ٥٣ - أ.د. عادل عبد الغفار ، استاذ بكلية الإعلام ، مقابلة فردية متعمقة ، قسم الإذاعة ، ١٩ مايو ٢٠١٥
- ٥٤ - د. محرز غالى ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ٥٥ - د. شوى عقل ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ٥٦ - أ.د. سعيد السيد ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ٥٧ - د. عادل فهمي ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ٥٨ - أ.د. برకات عبد العزيز ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ٥٩ - د. عادل فهمي ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- Philologicus. 22 , 156 – 166.
- 22 • Mercille, J. (2013). European Media Coverage of Argentina's Debt Default and Recovery: Distorting the Lessons for Europe, Third World Quarterly, 34 (8), 1377 – 1391.
- 23 • Taborda, R. (2013). Bias in Economic News: The Reporting of Nominal Exchange Rate Behavior in Colombia. Economica, fall, 103 – 151.
- 24 • Hetsroni, A., Sheaffer, Z., (2013). Assessing the Tone of Televised Economic Messages during Economy Recovery: Positive and Negative, Global and Local. European Journal of Communication Research, 38 (2), 147 – 165.
- 25 • Ju, Y. (2008). The Asymmetry in Economic News Coverage and Its Impact in Public Perception in South Korea. International Journal of Public Opinion Research. 20, 237 – 249.
- 26 • Lowry, D.T. (2008). Network TV News Framing of Good Vs Bad Economic News Under Democrat and Republican Presidents: A Lexical Analysis of Political Bias. Journalism and Mass Communication Quarterly. 85 (3), 483 – 498.
- 27 • Hester, B., Gibson, R. (2003). The Economy and Second-level Agenda Setting: A Time-series Analysis of Economic News and Public Opinion about the Economy. Journalism and Mass Communication Quarterly. 80 (1), 73 – 90.
- 28 • Murray, J.C. (2014). Framing and Blaming in Times of Economic Crisis: The Rise and fall of the Rudd Recession, Journal of Language & Politics, 13 (4), 814 – 836.
- 29 • Tedesco, K., Sanchez, N. (2009). Making sense of Economic News in the Media. Northeast Business & Economics Association Convention, Worcester, 5 – 7 November.
- ٣٠ - سامية عبدالمجيد محمد الأنباري (٢٠٠٥) تأثيرات اتجاهات الخطاب الاقتصادي في الصحافة اليمنية على الجمهور خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٢ رسالة دكتوراه ، غير منشورة (القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، قسم الصحافة)
- ٣١ - أسامة غازى الدين (٢٠٠٩) اتجاهات النخبة الاقتصادية السعودية نحو معالجة الواقع الصحفية السعودية على شبكة الانترنت للأزمة المالية العالمية ، جامعة أم القرى ، تم الرجوع إليها بتاريخ ٩ يونيو ٢٠١٥ على موقع الانترنت <http://uqu.edu.sa/page/ar/158190>
- ٣٢ - نواف سلطان العتيبي (٢٠١٥) علاقة الأخبار الاقتصادية بتقلبات سوق المال السعودية : رسالة ماجستير ، غير منشورة (القاهرة: كلية الإعلام ، جامعة القاهرة).
- ٣٣ - السيد عفيفي عربي (١٩٩٧) المعالجة الصحفية لقضايا الانفتاح الاقتصادي في الصحافة المصرية، رسالة دكتوراه ، غير منشورة (القاهرة: جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، قسم الصحافة والإعلام)
- ٣٤ - نوال عبدالعزيز الصقلي (١٩٩٨) معالجة الصحف الحزبية لقضية الإصلاح الاقتصادي في مصر: دراسة تحليلية على صحف الوفد-الأهالي-

- ٩٨- د. عادل فهمي ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ٩٩- د. نسمة البطريرق ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ١٠٠- أ.د. سامية أحمد على ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ١٠١- أ.د. أماني فهمي ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ١٠٢- د. نشوى عقل ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ١٠٣- أ.د. عادل عبد الغفار ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ١٠٤- د. أماني فهمي ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ١٠٥- د. عادل عبد الغفار ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ١٠٦- د. أماني عبد الرؤوف ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ١٠٧- أ.د. عادل عبد الغفار ، المراجع نفسه.
- ١٠٨- د. أماني فهمي ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ١٠٩- أ.د. عادل عبد الغفار ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ١١٠- د. عادل فهمي ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ١١١- د. محرز غالى،مقابلةفرديةمتعمقة:مرجع سابق.
- ١١٢- د. نشوى عقل ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ١١٣- د. محرز غالى،مقابلةفرديةمتعمقة:مرجع سابق.
- ١١٤- د. سامية أحمد على ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ١١٥- د. محرز غالى،مقابلةفرديةمتعمقة:مرجع سابق.
- ١١٦- د. عادل عبد الغفار ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ١١٧- د. محرز غالى،مقابلةفرديةمتعمقة:مرجع سابق.
- ١١٨- أ.د. عادل عبد الغفار ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ١١٩- د. نسمة البطريرق ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ١٢٠- أ.د. سعيد السيد ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ١٢١- د. أماني عبد الرؤوف ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ١٢٢- أ.د. محمد المرسى ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ١٢٣- د. منى الحديدى ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ١٢٤- د. محرز غالى،مقابلةفرديةمتعمقة:مرجع سابق.
- ٦٠- أ.د. بركات عبد العزيز ، المراجع نفسه.
- ٦١- أ.د. نسمة البطريرق ، استاذ بكلية الاعلام جامعة القاهرة ، مقابلة فردية متعمقة ، قسم الإذاعة ، ١ يونيو ٢٠١٥
- ٦٢- أ.د. منى الحديدى ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ٦٣- د. محمد سعيون ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق .
- ٦٤- أ.د. أماني فهمي ، استاذ بكلية الاعلام جامعة القاهرة ، مقابلة فردية متعمقة ، قسم الإذاعة ، ٢ يوليو ٢٠١٥
- ٦٥- د. نسمة البطريرق ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ٦٦- د. أماني عبد الرؤوف ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ٦٧- د. إيناس عبد الحميد ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابقة
- ٦٨- أ.د. منى الحديدى ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ٦٩- أ.د. عادل عبد الغفار ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ٧٠- أ.د. سعيد السيد ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ٧١- د. محمد سعيون ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق .
- ٧٢- د. انتشار الشال استاذ بكلية الاعلام جامعة القاهرة ، مقابلة فردية متعمقة ، قسم الإذاعة ، ١٥ يونيو ٢٠١٥
- ٧٣- د. عادل فهمي ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ٧٤- د. بركات عبد العزيز ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ٧٥- أ.د. عادل عبد الغفار ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ٧٦- د. محمد المرسى ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ٧٧- أ.د. سعيد السيد ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ٧٨- أ.د. أماني فهمي ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ٧٩- د. أماني عبد الرؤوف ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ٨٠- أ.د. سعيد السيد ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ٨١- د. محمد سعيون ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق .
- ٨٢- أ.د. إيناس أبو يوسف ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق .
- ٨٣- د. عادل فهمي ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ٨٤- د. نشوى عقل ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ٨٥- د. محمد المرسى ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ٨٦- د. انتشار الشال ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ٨٧- أ.د. سامية أحمد على ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ٨٨- أ.د. منى الحديدى ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ٨٩- د. محرز غالى ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ٩٠- أ.د. عادل عبد الغفار ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ٩١- أ.د. خالد صلاح، استاذ بكلية الاعلام جامعة القاهرة ، مقابلة فردية متعمقة ، قسم الإذاعة ، ١٦ يونيو ٢٠١٥
- ٩٢- د. منى الحديدى ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ٩٣- د. محرز غالى ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ٩٤- أ.د. عادل عبد الغفار ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ٩٥- أ.د. محمد المرسى ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ٩٦- د. أماني عبد الرؤوف ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.
- ٩٧- د. محرز غالى ، مقابلة فردية متعمقة ، مرجع سابق.